الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

دور محافظ الحسابات في الحد من الغش في القوائم المالية

(دراسة إستطلاعية لعينة من محافظي الحسابات وأساتذة أكاديميين بولاية سكيكدة)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة:

- جمعون روجينا
- بوكروش ريم

تحت إشراف:

د. قواسمية هبة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد عبد الواحد	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. قواسمية هبة	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقرّرا
د. مزهود عبد المجيد	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

دور محافظ الحسابات في الحد من الغش في القوائم المالية

(دراسة إستطلاعية لعينة من محافظي الحسابات وأساتذة أكاديميين بولاية سكيكدة)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطلبة:

- جمعون روجينا
- بوكروش ريم

تحت إشراف:

د. قواسمية هبة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد عبد الواحد	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. قواسمية هبة	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقرّرا
د. مزهود عبد المجيد	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): بوكروش ريم

تاريخ الميلاد: 09-09-2000 سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي 1500 مسكن مسيون ف عمارة B16 رقم 04

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

رقم التسجيل: 36000932

وفي يوم: 19 جوان /2024

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية

السنة الجامعية: 2021/2023

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: فواسعية عبة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

بوكروش ريم

المصادقة

مطابقة للمرسوم رقم 77/41 المتضمن التصديق على التوقيعات لاسيما المادة 6 مكرر مسؤولية مضمون الوثيقة (6)

ص ت و رقم 88167644

قسم لتسوية الإمضاء
بوكروش ريم
على التوقيع
19 جوان 2024

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الجامعية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): حمعون روحينا

تاريخ الميلاد 2001/12/19 بـ عزابة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي الإخوة سويسي (زاوية)

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

رقم التسجيل: 360039 00

وفي يوم: 19 جوان / 2024 /

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في الرقوائم المالية

السنة الجامعية: 2023/2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: قواسمية هبة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

حمعون روحينا

المصادقة

مصادقة على الإمضاء

السيد: حمعون روحينا

بطاقة التعريف: 111376418

صادر بتاريخ: 2018-10-25

عن طريق: عزابة

الصفة في: عزابة

من رئيس المجلس الشعبي البلدي

بسي الإخوة

هيبة الشفاتس

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــــوم التسييـــــــر

جامعة20أوت1955 - سكيكـــدة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: ..... ؛الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: " ..... "

والموسومة بـ: " دور محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية "

من إنجاز الطالب: بوكروش ريم والطالب: جمعون روميسا

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة)؛

القسم: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

تاريخ المناقشة: 30 جوان 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في:

تأشيرة الأستاذ المشرف

د/ قواسمية هيبة

تأشيرة رئيس القسم

قسم العلوم المالية والمحاسبة

رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة

شرقي سمير

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلهي لا يطيب العيش إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تقبل الأعمال إلا بالإخلاص لك؛

إلى من بلغ العلا بكماله وكشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله صلوا عليه واله صلى الله عليه وسلم؛

إلى نفســــــــــــــي؛

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين؛

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن طريق العلم محفوفا بالتسهيلات والحمدالله رب العرش العظيم الذي وفقني في بلوغ وإتمام هذا البحث؛

إلى تلك المرأة المناضلة التي احترقت لأستضيء بنور العلم، قدوتي داعمتي الأولى وقوتي بعد الله غاليتي أمي "نصيرة" أمدها الله الصحة والعافية؛

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، سندي ومحرمي والدي "مخلوف" أطال الله في عمره؛

إلى من مد يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي أخي "صابر زين الدين" أدامك الله ضلعا ثابتا لي؛

إلى من آمنت بقدراتي وأمسكت بيدي إصراراً وثباتا للمضي قدما في طلب العلم مشجعتي وسندي أختي "نسرين"؛

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء رفقاء الدرب شريكاتي وقت الضيق والحزن والفرح" ندى، أميرة، إكرام، جيهان، أسماء"؛

وإلى كل زميلاتي اللواتي ساندوني وقت حاجتي إليهن، إلى كل من دعا لي دعوة في ظهر غيب وكان عونا لي؛

أهديكم ثمرة جهدي هذه.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ريم.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي ثمرة جـــهدي وتعـــبي إلى

من رضا الله لرضاهما ومن علماني مبادئ الحياة وربياني على الصدق والإخلاص إلى من غمرتني بعطفها وضمتني لصدرها

إلى نبع الحنان والتضحية إلى أروع كائن في الوجود إلى من تسود الحياة بدون وجودها إلى أمي الغالية والعزيزة صليحة

إلى من كد وسعى وضحى وتعب ليلا ونهارا من أجل تعليمي ألي من أنار لي طريقي وبين لي عواقب الفشل وصعوبة الحياة إلى أبي الغالي والعزيز رزيق

إلى من كانوا في حياتي شمس لا تغيب في النهار وقمر لا يغيب فالليل يضئ عتمتي إلى أخواتي جيهان، رامي رمزي

إلى أعز أصدقائي، إلى أعز وأقرب الأهل والأقارب إلى خالتي منى وعمي يزيد اللذان أقول لكم بكل حب وتقدير أطال الله في عمركم وأدامكم الله لي طول العمر مثل والديا

إلى كل من أحبني بصدق وإخلاص

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل راجية من المولى التوفيق في حياتي

روجينا

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، تبارك وتعالى له الكمال وحده

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد نبيه ورسوله

أحمد الله تعالى الذي بارك لنا في بحثنا العلمي هذا وأتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة "قواسمية هبة" التي لم تتردد في إرشادنا وتوجيهنا جزاكي الله كل الخير ولك منا كل الاحترام والتقدير.

كما نشكر كل الأساتذة الذين قاموا بالإجابة وتحكيم الإستبيان فلولاهم لما كان إتمام هذا البحث ممكنا.

ونتقدم أيضا بشكر خاص لكل محافظي الحسابات على رأسهم الأستاذ "العيفة محمد" لما قدمه لنا من مساعدات خلال فترة التربص.

وأخيرا نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المبارك.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور ومدى قدرة محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية حسب ما ينص عليه معيار التدقيق الدولي رقم240، ولتحقيق أهداف الدراسة تم القيام بتصميم استبيان وتوزيعه على مهنيين وأساتذة جامعيين في مجال المحاسبة والتدقيق بجامعة سكيكدة 20أوت 1955 بولاية سكيكدة، وتمت معالجته باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معيار التدقيق الدولي رقم 240 ينص على أن اكتشاف المخاطر الجوهرية بسبب الغش من مسؤولية محافظ الحسابات وأن لهذا الأخير دور يكمن في فحص القوائم المالية للمؤسسة، و من ثم إعداد تقرير يثبت صحة هذه القوائم.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الغش، الأخطاء، القوائم المالية، معيار رقم 240.

Abstract: This study aimed to determine the role and extent of the external auditors ability to reduce fraude and errors in financial statements, as stated in the International Standard Auditing N° 240, and To achieve the study's objectives, a questionnaire was designed and distributed to auditing professionals and university professors at the University of Skikda on August 20, 1955, in the Skikda city. The study was processed using the statistical analysis programmes Spss and it relied on the descriptives analitical method, stand point it reached several canclusion, the most important of which is that ISA 240 states that detecting material mistatements due to fraude is the responsibility of external auditor and he have a role in examining financial statements and prepering report to comfirm thier accuracy.

Key words: Externale Auditor, Fraude and Errors, Financial Statements, Norme N°240.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الاهداء	–
الشكر والتقدير	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
قائمة الاختصارات والرموز	–
المقدمة	أ–ث
الفصل الأول: محافظ الحسابات ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية	35–7
تمهيد الفصل الأول	07
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمحافظ الحسابات والقوائم المالية	18–8
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات	08
الفرع الأول: ماهية محافظ الحسابات	08
الفرع الثاني: الإطار القانوني لمحافظ الحسابات	09
المطلب الثاني: عموميات حول القوائم المالية	12
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية	12
الفرع الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية	13
الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية	14
الفرع الرابع: مستخدمي القوائم المالية	18–17
المبحث الثاني: أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 على مسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية	27–19
المطلب الأول: مدى إدراك وتطبيق محافظ الحسابات لمعيار التدقيق الدولي رقم 240	19
الفرع الأول: أهم متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 240	19
الفرع الثاني: مفهوم الغش وأنواعه	20

الفرع الثالث: مفهوم الخطأ وأنواعه	20
الفرع الرابع: خطوات محافظ الحسابات في اكتشاف المخاطر الجوهرية في القوائم المالية	21
المطلب الثاني: مدى مسؤولية محافظ الحسابات وأثرها في الحد من ممارسات الغش والأخطاء	24
الفرع الأول: تقدير المخاطر الجوهرية للقوائم المالية من طرف محافظ الحسابات	24
الفرع الثاني: موقف محافظ الحسابات عند كشف ممارسات الغش والخطأ في القوائم المالية	25
الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف محافظ الحسابات في حالة إثبات حالة الغش	26
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية	34-27
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	30
المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة	32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	66-37
تمهيد الفصل الثاني	37
المبحث الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة	47-37
المطلب الأول: الطريقة المتبعة	38
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	38
الفرع الثاني: بيانات الدراسة وأدوات جمعها	38
الفرع الثالث: طبيعة متغيرات الدراسة	40
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة	41
الفرع الأول: تعريف الاستبيان والغرض منه	41
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة	41
المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة	65-42
المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	61-42
الفرع الأول: تحليل البيانات الشخصية	42
الفرع الثاني: تحليل اتجاهات آراء العينة	49

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	64-61
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة	65
خلاصة الفصل الثاني	66
الخاتمة	70-68
قائمة المراجع	75-72
الملاحق	92-77

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	32
2	الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	38
3	مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة	40
4	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	42
5	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	43
6	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	44
7	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	45
8	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	45
9	توزيع أفراد متغير سنوات الخبرة	46
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤسسات المعرضة للغش	47
11	توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع الغش المنتشرة في الجزائر	48
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى فاعلية عمليات التدقيق	49
13	معامل الصدق والثبات ألفا كرومباخ	50
14	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول	50
15	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني	51
16	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث	52
17	توزيع توجهات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول	52
18	توزيع توجهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني	55
19	توزيع توجهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث	58
20	اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالمحور الأول	62
21	اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني	63
22	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث	63
23	اختبار الفرضية الرئيسية	64

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	متغيرات الدراسة	40
2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	43
3	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	43
4	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	44
5	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	45
6	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	46
7	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	47
8	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤسسات المعرضة للغش	48
9	توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع الغش المنتشرة في الجزائر	48
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير مدى فاعلية عمليات التدقيق	49

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إستمارة الإستبيان	77
02	مخرجاتSpss	82
03	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	92

قائمة الاختصارات والرموز

المختصر	معنى المختصر باللغة الأجنبية	معنى المختصر باللغة العربية
ISA	International Standards Auditing.	معايير التدقيق الدولية.
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences.	برنامج التحليل الإحصائي للحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.
SCF	Système Comptable Financier.	النظام المحاسبي المالي.

مقدمة

توطئة

تلعب مهنة التدقيق دورا هاما في الحياة الاقتصادية، حيث اهتمت الجزائر مؤخرا بمهنة التدقيق وحاولت إعطاءها إطاراً قانونيا تمثل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين حسب القانون 01/10، وهذا ما يدفع بالمؤسسة إلى الاهتمام أكثر بهذه المهنة.

حيث بصدور القانون 01/10 تم إعادة هيكلة تنظيم المهن وخصوصا مهنة محافظة الحسابات في الجزائر، لما لها من دور مهم في فحص صحة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات، كخطوة أخيرة ومهمة لإبداء رأيه حول مدى صحة الحسابات الواردة في القوائم المالية، يقوم محافظ الحسابات باتباع بعض الإجراءات والأساليب المهنية اللازمة للكشف عن أي حالات غش أو تحريف أو أخطاء في هذه القوائم بما يتفق مع المعايير المهنية الموضوعة لهذا الغرض، كما على محافظ الحسابات الالتزام بالموضوعية والدقة والحيادية والاستقلالية عند إبداء رأيه في القوائم المالية لاكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر سلبا على الحسابات، وكذا الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية والجزائرية.

واستنادا إلى ما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 240 المتعلق بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، وحتى يستطيع محافظ الحسابات القيام بمهامه، فإن مسؤولية منع واكتشاف الغش تقع على عاتق الإدارة والمكلفين بالمراقبة، ومسؤولية محافظ الحسابات هي اكتشاف التحريفات الجوهرية بسبب الغش وذلك بالتزامه بموقف الشك المهني طيلة عملية التدقيق، وانطلاقه من نقطة أساسية وهي احتمال وجود حالات غش وأخطاء.

أولا: إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

هل لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دورا في الحد من الغش والاخطاء في القوائم المالية؟
- هل لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دورا في الحد من الغش والاخطاء في القوائم المالية؟
- هل للاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دورا في الحد من الغش والاخطاء في القوائم المالية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية:** لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دورا في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دورا في الحد من الغش في القوائم المالية؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** للاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دورا في الحد من الغش في القوائم المالية.

ثالثا: مبررات اختيار موضوع الدراسة: تعود مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة إلى:

1. **المبررات الذاتية:** وتمثلت في:

- تم اختيار الموضوع بحكم طبيعة التخصص (المحاسبة والتدقيق)؛
- الميول والرغبة الذاتية في دراسة الموضوع والاطلاع على مهنة محافظة الحسابات في إطار محاربة الغش.

2. **المبررات الموضوعية:** وتمثلت في:

- معرفة الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛
- معرفة مدى إدراك محافظي الحسابات بمسؤوليتهم اتجاه اكتشاف الغش؛
- الفساد المالي الذي انتشر في مجال التدقيق خاصة بيئة التدقيق الجزائرية والتحديات التي تواجه عمليات التدقيق ومهنة محافظة الحسابات.

رابعا: أهداف الدراسة وأهميتها: وتم تقسيمها على النحو التالي:

1. **اهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- التعرف على مهنة محافظة الحسابات وعلاقته بالقوائم المالية؛
- التعرف على أساليب الغش والأخطاء؛
- معرفة دور محافظ الحسابات في الحد من الغش في القوائم المالية؛
- معرفة حدود مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف المخاطر الجوهرية؛
- تسليط الضوء على دور محافظ الحسابات في تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية بسبب الغش وكيفية الاستجابة لها.

2. **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الإشكالية المطروحة، كذلك في كونها تتناول أحد أهم المواضيع المطروحة في مجال التدقيق خاصة في الوقت الحالي الذي يمر بأزمات وحالات فساد عديدة، بالإضافة إلى التركيز على الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات من خلال إبداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها من طرف مستخدميها.

خامسا: حدود الدراسة: في إطار معالجة الإشكالية المطروحة، ارتبطت الدراسة بحدود مكانية وزمانية كما يلي:

1. **الحدود المكانية:** شملت الدراسة الميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين والمتمثلين في محافظي الحاسبات وأساتذة جامعيين ذوي تخصص محاسبة وتدقيق بكلية العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة 20 أوت 1955 بولاية سكيكدة.
2. **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر جوان 2024 وذلك بداية من زيارة مكاتب محافظي الحسابات ومقابلتهم مرورا بتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة إلى غاية اكتمال استرجاع كل الاستبيانات الموزعة.

سادسا: منهجية الدراسة

للإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، وإثبات صحة الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في التطرق إلى المفاهيم الأساسية والنظرية المتعلقة بمتغيرات موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في مناقشة النتائج في الجانب التطبيقي الذي قام على تصميم إستبيان موجه لعينة من المهنيين وبعض أساتذة التخصص في ولاية سكيكدة، ومن ثم تحليل نتائجه، وقد تم الإستعانة ببرنامج التحليل الإحصائيIBM Spss v25 وبرنامج الحزم الإحصائية Excel، واختبار T للعينة الواحدة T-test one sample.

سابعا: صعوبات الدراسة: تمت مواجهة العديد من الصعوبات خلال مراحل إعداد الدراسة أهمها:

- عدم التعاون والتجاوب الكافي مع بعض أفراد العينة، حيث أن بعض أفرادها التزموا بالحياد في الإجابة على عبارات الاستبيان نظرا لحساسية الموضوع؛
- صعوبة استخدام برنامج التحليل الاحصائي Spss؛
- صعوبة إيجاد عدد معتبر من محافظي الحسابات على مستوى ولاية سكيكدة، لذا تم إضافة أساتذة أكاديميين لعينة الدراسة.

ثامنا: هيكل الدراسة: بغية تحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول وقد تناول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة تحت عنوان محافظ الحسابات ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية لمحافظ الحسابات والقوائم المالية، أما في المبحث الثاني تم ابراز أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 على مسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية، وأخيرا وليس آخرا المبحث الثالث وقد تناول عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية بحيث تم عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي لها

علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية من خلال التطرق إلى القيمة المضافة للدراسة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف و ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار التطبيقي للدراسة من خلال مبحثين حيث تم استعراض الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني قد تم التطرق إلى اختبار مدى صدق وثبات واتساق أداة الدراسة ومن ثم عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات ليتم اختتام الفصل بمناقشة النتائج وتفسيرها.

الفصل الأول

محافظ الحسابات ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية

تمهيد الفصل الأول

يعد التدقيق الخارجي علماً مستقلا بحد ذاته، لا يمكن الاستغناء عنه نظرا للمنفعة الكبيرة التي أصبح يقدمها للحصول على معلومات صحيحة وصادقة في القوائم المالية للمؤسسة، حيث يلجأ إليه المساهمين وأصحاب رأس المال، ومختلف مستخدمي القوائم المالية لضمان حقوقهم وحماية ممتلكاتهم، ويقوم بهذه المهمة محافظ الحسابات الذي يعتبر شخص مؤهل علميا ومهنيا لذلك، ويتمتع بالاستقلالية والحياد ومختلف الصفات التي تتطلبها مهنة التدقيق الخارجي، ويكون هدفه الرئيسي هو ابداء رأيه الفني حول مصداقية وشرعية المعلومات والحسابات التي تتضمنها القوائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء الجوهرية.

يدور هذا الفصل حول الجانب النظري لمتغيرات موضوع الدراسة والعلاقة بينهما، وكذلك إبراز دور ومسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية بناءا على ما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم IAS240 وكيفية تطبيقه لهذا المعيار، كذلك الإجراءات التي يقوم بها في حالة إثبات وجود حالات غش وموقفه من ذلك، وفي الأخير يختم هذا الفصل بالأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمحافظ الحسابات والقوائم المالية

يقوم محافظ الحسابات بترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية والمصادقة على صحة هذه الأخيرة، التي تعبر عن الأداء المالي للمؤسسات في فترة زمنية محددة، وهذا من أجل مساعدتها على تشكيل رؤية واضحة لمستقبل المؤسسة المالي، وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

من خلال هذا المطلب سيتم ضبط بعض المفاهيم الخاصة بالمتغير المستقل- محافظ الحسابات- عن طريق إبراز أهم صفاته، والإطار القانوني الخاص به، الذي له علاقة كبيرة في إعطاء صيغة شرعية للحسابات السنوية والقوائم المالية.

الفرع الأول: ماهية محافظ الحسابات

أولا: مفهوم محافظ الحسابات: لقد تعددت التعاريف التي تناولت موضوع محافظ الحسابات، وفيما يلي أهمها:

عرفت المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010 الذي يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، محافظ الحسابات بأنه:

"كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به."[1]

أما حسب القانون التجاري في مادته 715 مكرر 4 فقد عرفه كما يلي:

هو "الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حسابات المؤسسة، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة (مجلس المديرين) في الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة وصحة ذلك، كما يتحقق إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن محافظ الحسابات:

هو "شخص مستقل ذو كفاءة متلقيا لتكوين علمي عملي، تقوم مختلف الهيئات بطلب خدماته المتمثلة في تدقيق قوائمها المالية، ومن ثم الإدلاء برأي فني محايد حول صحة هذه القوائم والمصادقة عليها".

[1] المادة 22 من **القانون 10-01 الذي يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ 29 جوان 2010، الجزائر، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010، العدد 42، ص05.

[2] المادة 715 مكرر 4، **القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

ثانيا: صفات محافظ الحسابات: ينبغي أن يتحلى محافظ الحسابات ببعض الصفات أهمها، بالمعلومات المرتبطة:[1]

- أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يدقق أعماله وألا يقوم بالإفصاح عنها؛
- أن يكون حرا غير تابعا لأي جهة إلا لضميره وأن يهتم بمصلحة عمله على مصلحته الشخصية؛
- أن يكون علميا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات؛
- أن يتصف بالصبر، حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل؛
- أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح؛
- أن يكون أمينا وواقعيا ومستقل في رأيه؛
- ألا يقبل عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لمحافظ الحسابات

أولا: مهام محافظ الحسابات: يقوم محافظ الحسابات بمهام يمكن تقسيمها إلى مهام دائمة ومهام خاصة:

1. المهام الدائمة: تشمل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات دون أي تدخل في التسيير فحص قيم ووثائق المؤسسة

ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها وهذا حسب المادة 23 من القانون 10- 01، وتشمل هذه المهام ما يلي:[2]

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اضطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

2. المهام الخاصة: بالإضافة إلى المهام الدائمة يقوم محافظ الحسابات بمهام خاصة متعلقة بأحداث غير متوقعة

[1] إيهاب نظمي، هاني العرب، **تدقيق الحسابات "الإطار النظري"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص34.

[2] المادة 23 من القانون 10- 01، مرجع سبق ذكره، ص7.

وجب عليه إعداد تقرير خاص بشأنها:[1]

- قرار المؤسسة بزيادة أو تخفيض رأس المال؛
- إنشاء شهادات الاستثمار، شهادات الحق في التصويت وإصدار قيم منقولة؛
- مشروع الإدماج أو الانفصال أو تحويل أو تصفية الشركة؛
- استدعاء الجمعية العامة في حالة سوء تسيير مجلس الإدارة وإخطار وكيل الجمهورية الوقائع الإجرامية؛
- عرض تعديل حساب الاستقلال وقائمة حساب النتائج والميزانية.

ثانيا: مسؤوليات، حقوق، واجبات محافظ الحسابات:

1. مسؤوليات محافظ الحسابات: تتمثل مسؤوليات محافظ الحسابات فيما يلي:[2]

1.1. المسؤولية المدنية: حسب المادة 61 من القانون 10- 01 "يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه المؤسسة التي يراقبها عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامن تجاه المؤسسة أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون".

2.1. المسؤولية الجزائية: حسب المادة 62 من القانون 10- 01 "يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات المحاسب المعتمد، المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في التزام القوانين".

3.1. المسؤولية التأديبية: حسب المادة 63 من القانون10- 01 "يتحمل محافظ الحسابات، المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في قواعد المهنة عند ممارسة وظائفهم".

تتمثل القواعد التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة ستة (6) أشهر، الشطب من الجدول، ويقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها، تحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

2. حقوق محافظ الحسابات: يجب أن يتمتع محافظ الحسابات بحقوق تساعده في تحقيق أهدافه بفعالية، حيث تتمثل هذه الحقوق في:[3]

- حق الاطلاع على أي مستندات أو دفاتر أو سجلات للحصول على بيان معين أو تفسير نتيجة معينة؛

---

[1] سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من تأثيرها على جودة المعلومات المالية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص76.

[2] مادة 61، 62، 63 من القانون 10- 01، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] محمد السيد السرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص62، 65.

- حق طلب إيضاح معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة في أي مستوى إداري؛
- له الحق في فحص وتدقيق الحسابات المختلفة وفقا للقوانين، ووفقا لما تقضي به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- له صلاحية جرد الخزائن المختلفة للمؤسسة عند الحاجة لذلك؛
- من حق محافظ الحسابات أيضا فحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها والتحقق من التزامات المؤسسة وحق الاتصال بدائنيها للتأكد من صحة هذه الالتزامات؛
- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات الطارئة وذلك لتقديم تقرير التدقيق والرد على أي استفسار.

3. واجبات محافظ الحسابات: تتمثل واجبات محافظ الحسابات في إنجازه لبرامج تدقيقه على أكمل وجه كما يلي:[1]

- الفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة ودفاترها للتحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي المؤسسة؛
- التحقق من القيم المسجلة للأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة يراها مناسبة؛
- التأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع المدقق اختيار عينات التدقيق بشكل ملاءم وسليم وتغطية معظم عمليات المؤسسة؛
- تقديم التوصيات والاقتراحات لمعالجة وتصحيح الأخطاء المكتشفة وكذا عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا وبالتالي حسن سير العمل في أقسام المؤسسة.

ثالثا: تقارير محافظ الحسابات: حسب المادة 25 من القانون 10- 01، يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد مجموعة من التقارير كما يلي:[2]

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير برنامج خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **مقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، 2001، ص ص217، 219.

[2] مادة 25 من القانون 10-01، مرجع سابق، ص07.

- تحدد معايير التقرير وأشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.

المطلب الثاني: عموميات حول القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفق مبادئ متعارف عليها، بحيث تعطي هذه القوائم الثقة لدى المتعاملين فيها، من حيث صحتها وموضوعيتها، حيث أن الغاية من إعداد القوائم المالية تزويد مستخدميها بمعلومات تساهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال إبراز مفهوم القوائم المالية، أهدافها، أهميتها، مستخدميها وأنواعها.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تعددت التعاريف الخاصة بالقوائم المالية وفيما يلي نذكر أهمها:

تعريف 01: عرفتها المادة 26، 27، 28 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي:

"هي تلك القوائم المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للمؤسسة ونجاعتها وكل تغير يطرأ على حالتها المالية[1]، وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية[2]، توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملة الوطنية"[3].

تعريف 02: عرفت القوائم المالية بأنها:

"عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لمؤسسة معينة، هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه المؤسسة على المدى القصير والمدى البعيد.[4]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف القوائم المالية على أنها "عبارة عن مجموعة من الوثائق تعبر عن الأداء المالي للمؤسسة في فترة زمنية محددة كما تعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، كما تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي".

---

[1] مادة 26 من **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجزائر، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص05.

[2] مادة 27، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] مادة 28، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، الطبعة الخامسة، الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص08.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية

أولا: أهمية القوائم المالية: تتجلى أهمية القوائم المالية في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالتالي:[1]

1. **أداة الاتصال:** مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي: "توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليها"، فهي بذلك:
   - وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛
   - وسيلة الربط بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك... إلخ؛
   - وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة والعمال والمحللين والباحثين.
2. **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:
   - المركز المالي للمؤسسة؛
   - مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
   - كيفية استخدام موارد المؤسسة.
3. **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة باتخاذ القرارات اللازمة، حيث:
   - تستعمل في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
   - تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقاتهم معها.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: يمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:[2]

- عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة لفترة زمنية معينة؛
- إعطاء مؤشر دقيق عن مركز المؤسسة المالي؛
- استخراج نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة؛
- تحديد موجودات وأصول المؤسسة سواء طويلة الأجل أو قصير الأجل؛
- تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما واستخراج الجانب الأرجح؛
- التعبير عن موجودات المؤسسة والتزاماتها وتمثيلها بالوحدات النقدية المتداولة والسائد.

---

[1] تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص135.

[2] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص180.

الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية

المحاسبة المالية نظام معلومات يهدف إلى تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات تقدم لمتخذي القرارات في شكل قوائم مالية، وعلى ذلك فإن هذه الأخيرة هي المنتج النهائي لنظام المحاسبة المالية.

أوجب SCF المؤسسات التي تتدرج ضمن مجال تطبيقه أن تعد أربع قوائم مالية وملحق، وتشمل:

أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية): تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية وهي التي تعكس وضعية المؤسسة المالية، من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

1. تعريف قائمة الميزانية: تعرف بأنها "ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذو خانتين، تظهر إحداهما ممتلكات المؤسسة، وتظهر الأخرى التزاماتها، وهذا في لحظة زمنية (أي تاريخ محدد)، فتظهر في الجانب الأول أصول المؤسسة وفي الجانب الآخر المقابل تظهر خصوم المؤسسة، وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن ممتلكات المؤسسة لابد أن تساوى التزاماتها، سواء لصاحب المؤسسة أو للآخرين".[1]

2. أهمية قائمة الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والالتزامات لدائنيها، وحق الملاك في صافي أصول المؤسسة، ويحقق إعداد جدول الميزانية العديد من المزايا منها:[2]

- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة؛
- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة؛
- التعرف على الهيكل التمويلي (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات؛
- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين أو خارجية كالمستثمرين والمقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.

ثانيا: قائمة الدخل (جدول حساب النتائج):

1. تعريف قائمة الدخل: حسب المادة 2 من القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي يعرف حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجرة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز التمييز للنتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.[3]

---

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص32.

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية2 (التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص334.

[3] مادة 02 من **القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي** المؤرخ في 25نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، العدد 19، ص24.

2. أهمية قائمة الدخل: يحقق جدول حسابات النتائج الميزات التالية:[1]

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم؛
- التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية: "هي قائمة تشمل المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء تشغيلية أو إستثمارية أو تمويلية عن فترة زمنية لتحديد رصيد النقدية المتاح في نهاية هذه الفترة".[2]

2. الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية: الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويدنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، الناجمة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

بالإضافة إلى تزويدنا بمعلومات واضحة عن النشاطات الإستثمارية والتشغيلية والتمويلية خلال فترة معينة، بمعنى آخر أن قائمة التدفقات النقدية توضح المبالغ المقبوضة والمدفوعة، وصافي التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية والتمويلية والإستثمارية للمؤسسة خلال فترة معينة، وعليه فإن التدفقات النقدية تعطينا صورة واضحة عن الأمور التالية:[3]

- مصادر النقد خلال فترة زمنية؛
- استخدامات النقد خلال فترة معينة؛
- التغير في رصيد النقد خلال فترة معينة.

كما تظهر أهمية جدول سيولة الخزينة في إظهار بعض العناصر التي لا تتضمنها الميزانية وجدول حسابات النتائج أهمها:[4]

---

[1] خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، 2008، ص120.

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص51.

[3] مؤيد عبد الرحمن الدميري، حسن محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص68.

[4] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية (الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص82.

- تحييد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الإستهلاك والإطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة؛
- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة، وخلال السنة المالية، خلافا لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات؛
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة ونهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة، وهو ما لا يمكن إظهاره في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

رابعا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية (قائمة رؤوس الأموال الخاصة):

1. تعريف قائمة رؤوس الأموال الخاصة: "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".[1]

كما يجب إظهار في قائمة تغير الأموال الخاصة المعلومات الآتية:[2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2. الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة:

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة؛
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة؛
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:
  - تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر؛
  - زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم؛
  - تحويل الإلتزامات لأسهم؛
  - علاوة الإصدار، الإدماج والمساهمات؛
  - علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات.[3]

---

[1] مادة 02 من **القانون 07-11**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] نفس المرجع، ص27.

[3] عبد الكريم شناي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016، ص61.

خامسا: ملحق القوائم المالية (قائمة الإيضاحات الملحقة):

1. **تعريف ملحق القوائم المالية:** "الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقوائم الحسابات".[1]

يشمل الملحق على معلومات تتضمن عدة نقاط أهمها:[2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية؛
- المعلومات الإضافية لفهم قائمة: الميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها؛
- المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة؛
- هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:
  - الطابع الملائم للإعلام؛
  - أهميته النسبية.

يجب أن يحتوي الملحق فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

المعلومات الملحقة بجدول الملاحق من أهمها:[3]

- الإلتزامات الطارئة، أحداث مهمة والتي تكون مخرجات غير مؤكدة؛
- التقييم والسياسات المحاسبية، وهي توضيحات لطرق التقييم المستخدمة أو الإفتراضات الأساسية المتعلقة بتقييم المخزون، طرق الاستهلاك، الاستثمارات في الشركات التابعة؛
- حالات تعاقدية، توضيحات لمحددات معينة أو تعهدات ملحقة بأصول معينة أو غالبا متعلقة بالمطلوبات.

الفرع الرابع: مستخدمي القوائم المالية

يشكل مستخدمي القوائم المالية نقطة ارتكازية لبناء أي نظام أو مرجعية محاسبية وهذا لأن الهدف الأساسي هو تلبية احتياجاتهم حسب مصالحهم وعلاقتهم بالمؤسسة.

حيث أن المؤسسة تعد القوائم المالية من أجل إشباع مختلف الأطراف الآتية:[4]

---

[1] مادة 02 من **القانون 07-11**، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] نفس المرجع، ص ص 38، 40.

[3] فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، 1999، ص166.

[4] مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، جامعة البليدة، الجزائر، سبتمبر 2012، ص ص47، 48.

أولا: المستثمرون: يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الإستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.

ويعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية إتخاذ قرارات الاستثمار.

ثانيا: المقرضون: تمثل المعاملة غير المتساوية لنسبة المخاطرة التي يتحملها المقرض في حالة الظروف السيئة مقارنة بثبات المنفعة التي تعود عليه في حالة الازدهار، التأثير الرئيسي على وجهة نظره وعلى طبقة تحليله لاحتمالات وإمكانات تقديم الائتمان.

ويهتم المقرضون في طبقة تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد قروضهم مع الفوائد مثل معرفة القيمة السوقية للأصول المرهونة، كما يهتمون بتحليل التدفقات النقدية المستقبلية ومدى استقرارها والإعتماد عليها، ويكونون أكثر تحفظا من غيرهم في درجة اعتمادهم على تحليل القوائم المالية.

ويستخدم المقرضون أساليب تحليل للقوائم المالية متفاوتة ومعايير تقييم مختلفة بإختلاف مدة وضمانات القرض والغرض منه.

ثالثا: الإدارة: تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، وربحيتها ومدى تقدمها وتطورها، وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمتابعة ومراقبة وضع المؤسسة، ومن بينها تحليل القوائم المالية بإستخدام التحليل المالي بأساليبه المختلفة.

رابعا: الجهات الحكومية: يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.

خامسا: مدققي الحسابات: يحتاج مدققو الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آراءهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى وموضوعيتها وأنها تم إعدادها باحترام وتطبيق.

سادسا– العاملون: يحتاج العاملون في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

سابعا: الموردون: يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.

ثامنا: العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد على التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.

المبحث الثاني: أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 على مسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية

إن الغرض من معيار التدقيق الدولي رقم240 هو وضع معايير وتوفير وارشادات حول مسؤولية محافظ الحسابات في دراسة الغش عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية، كما يحدد المعيار مسؤوليات المحافظ عن اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مدى إدراك وتطبيق محافظ الحسابات لمعيار التدقيق الدولي رقم 240

إن الهدف الرئيسي لمحافظ الحسابات عند تطبيقه لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 هو بالدرجة الأولى الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية، وجعل هذه الأخيرة ذو مصداقية وهذا ما يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات.

الفرع الأول: أهم متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 240

أشار معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤوليات محافظ الحسابات فيما يتعلق بالغش والأخطاء إلى إجراءات ومتطلبات مهنية يجب على المحافظ التقيد بها عند عملية تدقيق القوائم المالية وتتمثل فيما يلي:[1]

أولا: نزعة الشك المهني

وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 يتطلب على محافظ الحسابات دائما الحفاظ على نزعة الشك المهني أي التشكيك الدائم فيما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحي بوجود مخاطر تحريف جوهري بسبب الغش ويشمل ذلك النظر في مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة التدقيق وأدوات الرقابة على إعدادها عند الاقتضاء، وبسبب خصائص الغش فإن نزعة الشك المهني للمحافظ تعد ذات أهمية خاصة عند النظر في مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش.

وحيث أنه لا يُتوقع من المحافظ أن يتجاهل خبرته السابقة بخصوص أمانة ونزاهة وإدارة المؤسسة والمكلفين بالحوكمة، إلا أن ممارسة المحافظ لنزعة الشك المنهي تكون ذات أهمية كبيرة عند النظر في مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش نظرا لأنه قد يوجد تغير في الظروف.

ثانيا: المناقشة بين أعضاء فريق التدقيق

ينبغي على أعضاء فريق التدقيق مناقشة إمكانية تعرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش وتلقي هذه المناقشة الضوء على قابلية تعرض القوائم المالية لتحريفات جوهرية بسبب الغش.

---

[1] شبرو نذير، بن خليفة بلقاسم، **أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤوليات المراجع في كشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد رقم 06، العدد01 مكرر، الجزائر، جوان 2021، ص100.

كما تشمل المناقشة الشريك المسؤول الذي يستخدم الحكم المهني وخبرته السابقة مع المؤسسة ومعرفته للتطورات الحالية لتحديد الأعضاء الآخرين من فريق التدقيق الذي ينبغي أن ينضموا للمناقشة وفي العادة تضم المناقشة الأعضاء الأساسين في فريق التدقيق كما تتيح هذه المناقشة الفرص لهذا الأخير الأكثر خبرة في المشاركة بتصوراتهم عن كيفية وإمكانية تعرض القوائم المالية لتحريف جوهري ناتج عن الغش، كما أنه ليس هناك داعي لإبلاغ جميع أعضاء فريق العمل بالقرارات التي التوصل إليها في هذه المناقشة.

الفرع الثاني: مفهوم الغش وأنواعه: حيث تم تقسيم الفرع كالآتي:

أولا: مفهوم الغش: حسب المعيار الدولي للمراجعة 240: "الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية".[1]

من خلال التعريف السابق يمكن القول بأن الغش هو: "الخداع أو التحريف الذي يقوم به فرد أو جهة من خلال إحداث تغييرات في البيانات الخاصة بالقوائم المالية أو تزويدها".

ثانيا: أنواع الغش: يمكن تقسيم الغش إلى نوعين، كما يلي:

1. غش واحتيال العاملين: تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الإختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء.

2. غش واحتيال الإدارة: هي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وخطورته أنه بحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب إكتشاف هذا النوع على الرغم من تأثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.[2]

الفرع الثالث: مفهوم الخطأ وأنواعه: وتم تقسيم الفرع على النحو التالي:

أولا: مفهوم الخطأ: أشار المعيار الدولي للتدقيق 240 إلى أن الخطأ يعني "تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية، مثلا خطأ في جمع البيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السطو أو تفسير

[1] الفقرة أ من المعيار الدولي رقم 240، الاتحاد الدولي للمحاسبين، **مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية**، ص06.

[2] عاطف زاهرة، توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص177.

مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح".[1]

ومن خلال التعريف السابق يمكن القول بأن الخطأ هو: "المشكل الذي يحدث أثناء عملية تسجيل أو ترحيل القيود المحاسبية الخاصة بالشركة والتي يمكن أن يسبب في تعطيل نشاط الشركة بالكامل".

ثانيا: أنواع الخطأ: هناك العديد من أنواع الأخطاء المحاسبية أهمها:[2]

- الخطأ الناتج عن السهو في قيد أو ترحيل عملية محاسبية بالدفاتر؛
- الخطأ الكتابي في تسجيل مبلغ معين أو إسم الحساب في دفاتر اليومية؛
- الخطأ الناتج عن الجهل أو عدم الإلمام بالقواعد المحاسبية أو الخلط بين عمليتين مثل تسجيل المصروفات الإيرادية على أنها رأسمالي مثلا؛
- الأخطاء التي تعوض بعضها البعض مثل تسجيل مدفوعات البنك بالزيادة ومصروفات الخزينة بالنقص، هذا خطأ متكافئ أي عوضت الزيادة النقص؛
- خطأ التكرار الناتج عن تسجيل عملية أو قيد معين أكثر من مرة وترحيله إلى دفتر الأستاذ.

الفرع الرابع: خطوات محافظ الحسابات في اكتشاف المخاطر الجوهرية في القوائم المالية

يقوم محافظ الحسابات كمرحلة أولية عند تأدية دوره في الحد من المخاطر الجوهرية بسبب الغش في القوائم المالية بالاعتماد على ما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 240 بعدة خطوات أهمها ما يلي:[3]

أولا: تحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات: يجب على محافظ الحسابات عند تحديد المخاطر الجوهرية بسبب الغش القيام بعدة إجراءات كالتالي:

- تحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش في القوائم المالية على مستوى تأكيدات فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات؛
- تقييم أي نوع من أنواع الدخل او معاملات الدخل أو التأكيدات التي تؤدي إلى مثل هذه المخاطر وهذا على أساس افتراض وجود خطر غش في الايرادات المحاسبية؛

---

[1] معيار التدقيق الدولي 240، الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة 2003**.

[2] مقال من موقع: **http://linktsys/com**، اطلع عليه بتاريخ 2024/03/29، الساعة 13:00.

[3] بن قارة أيمان، **مطبوعة معايير المراجعة الدولية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس**، علوم مالية ومحاسبة، تدقيق ومحاسبة، 2021/2020، ص27.

- معالجة المخاطر المقيمة للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش كمخاطر ذات أهمية، وفي حالة ما لم يتم القيام به يجب أن يكتسب المحافظ فهما للضوابط ذات الصلة بالمؤسسة، بما في ذلك الأنشطة الرقابية ذات الصلة بهذه المخاطر.

ثانيا: تقييم مخاطر الغش في القوائم المالية: عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات الصلة لمعرفة المؤسسة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية، يجب على محافظ الحسابات تنفيذ الإجراءات اللازمة للحصول على معلومات تستخدم في تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج عن الغش، وفي سبيل تحقيق ذلك يجب على المحافظ القيام بما يلي:[1]

- تقييم الإدارة لمخاطر أن تكون القوائم المالية غير صحيحة أو محرفة بشكل جوهري بسبب الغش، بما في ذلك طبيعة ومدى وتكرار مثل هذه التقييمات؛
- الاستفسار من الإدارة او المكلفين بالحوكمة فيما يخص عمليات تحديد مخاطر الغش والاستجابة لها؛
- الاستفسار من الإدارة او الموظفين فيما يخص آرائهم على الممارسات التجارية والسلوك الأخلاقي؛
- أن يستعلم من الإدارة والأشخاص الآخرين داخل المؤسسة لمعرفة ما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي أو مشتبه به أو متوقع أن يؤثر على المؤسسة؛
- بالنسبة للمؤسسات التي لديها وظيفة تدقيق داخلي، الاستفسار من الأشخاص المكلفين بهذه الوظيفة والحصول على رأيهم حول مخاطر الغش؛
- يكتسب فهما لكيفية ممارسة الرقابة من قبل المكلفين بالحوكمة (ما لم يشاركوا في تسيير وإدارة المؤسسة) لمعرفة ما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي أو مشتبه به أو متوقع أن يؤثر على المؤسسة، تتم هذه الاستعلامات جزئيا لتأكيد الردود على استفسارات الإدارة؛
- تقييم ما إذا كانت العلاقات غير العادية او الغير متوقعة تم تحديدها أثناء تنفيذ الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحسابات الدخل، قد تشير الى مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الغش؛
- تقييم ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات الصلة التي تم إجراؤها تشير إلى وجود واحد أو أكثر من عوامل الغش.

ثالثا: الإستجابة لمخاطر الغش في القوائم المالية

يجب على محافظ الحسابات عند الإستجابات الشاملة لمعالجة مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش على مستوى القوائم المالية، القيام بما يلي:[2]

[1] نفس المرجع، ص ص25،26.

[2] نفس المرجع، ص27.

- تعيين الموظفين والإشراف عليهم مع مراعاة المعارف، الكفاءات وقدرتهم على الالتزام بالمسؤوليات الهامة وعلى المحافظ تقييم مخاطر عدم الدقة بسبب غش على المهمة؛
- تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة، لاسيما تلك المتعلقة بالقياسات الذاتية والمعاملات المعقدة، يمكن أن تكون مؤشرا على القوائم المالية المغشوشة الناتجة عن جهود الإدارة لتحقيق الأرباح؛
- دمج عنصر عدم القدرة على التنبؤ في اختيار طبيعة، توقيت ومدى إجراءات التدقيق؛
- الاستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش في التأكيدات التي تم تقييمها، وذلك بتكييف إجراءات التدقيق عن طريق تصميم إجراءات تدقيق تكميلية أو إضافية من حيث طبيعتها، توقيتها ومداها، والتي تستجيب لتلك المخاطر؛
- الأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على ارتكاب الغش الراجع إلى قدرتها على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مغشوشة عن طريق إسداء تعليمات بتجاوز الضوابط التي تحكم ذلك.

1. تقييم أدلة الإثبات:

- يجب على محافظ الحسابات تقييم ما إذا تم تنفيذ الإجراءات التحليلية قبل نهاية مهمة التدقيق، أو عند صياغة استنتاج عام حول ما إذا كان القوائم المالية متوافقة مع فهم المدقق للمؤسسة وتشير إلى مخاطر تحريفات جوهرية لم يتم الاعتراف بها مسبقا بسبب الغش؛
- إذا ما حدد المحافظ تحريف معين، عليه تقييم إن كان ذلك بسبب الغش، فإذا كان هناك مؤشر يدل على ذلك، عليه تقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية، فإذا كان لهذا التحريف تأثير جوهري عليها، فإن عليه تنفيذ تعديل إجراءات التدقيق أو يصمم إجراءات إضافية لتأكيد أو تبديد شكوكه من وجود الغش أو الخطأ، وفي حالة عدم تبديد شكوكه في وجود الغش من عدمه، عليه النظر في مصداقية التصريحات المقدمة من طرف الإدارة وعلاقتها بإخفاء هاته الأخطاء والموظفين المتورطين في ذلك؛
- يجب على المحافظ تحديد أثر الخطأ الناتج عن الغش على قدرته على الاستمرار في مهمة التدقيق، عليه تحديد المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في هذه الحالة، وتقييم ما إن كان الانسحاب مناسبا من عدمه وفقا للقوانين والتنظيمات سارية المفعول، ومناقشة التزامات المدقق وأسباب انسحابه مع الإدارة او المكلفين بالحوكمة، بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلبات تقديم تقرير حول ذلك إلى الجهة الذي قام بتعيينه أو إلى السلطات المعنية؛
- يجب على محافظ الحسابات الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، حيث:
  - يقرون فيها بمسؤوليتهم عن تصميم نظام رقابة داخلية وتنفيذه والحفاظ عليه لمنع واكتشاف الغش؛
  - ابلاغ المحافظ بنتائج تقييم مخاطر أن القوائم المالية بشكل جوهري غير دقيقة نتيجة الغش؛

- ابلاغه بمعرفتهم بالغش أو الشك بالغش الذي يؤثر على المؤسسة؛
- ابلاغه بمعرفتهم بأي ادعاءات بالغش أو الشك بالغش الذي يؤثر على القوائم المالية للمؤسسة التي تم الإبلاغ عنها من قبل الموظفين أو الموظفين السابقين أو المحللين.[1]

2.الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة:

إذا اكتشف محافظ الحسابات حالة غش أو حصل على معلومات تشير إلى ذلك وجود حالة غش، يجب عليه الإفصاح عن هذه الحقائق، ما لم يكن ذلك مخالفا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، في الوقت المناسب إلى المستوى المناسب من الإدارة من أجل إعلام الأشخاص الرئيسيين المسؤولين عن منع واكتشاف الغش في المسائل التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

إذا اشتبه المحافظ حالة غش تشمل الإدارة، يجب عليه إبلاغ هذه الأمور للمكلفين بالحوكمة (ما لم يشارك المكلفين بالحوكمة في تسيير وإدارة المؤسسة) في الوقت المناسب، ويناقش معهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق اللازمة إتمام مهمة التدقيق، مثل هذه الاتصالات مع المكلفين بالحوكمة مطلوبة ما لم يكن ذلك مخالفا للقوانين والتنظيمات المعمول به.[2]

3.الاتصال بالسلطات المختصة خارج المؤسسة:

إذا اكتشف محافظ الحسابات حالة غش أو اشتبه في وجودها، يجب عليه تحديد ما إذا كانت القوانين أو التنظيمات المعمول بها أو المتطلبات الأخلاقية ذات صلة تفرض عليه تقديم تقرير إلى سلطة مختصة خارج المؤسسة، وتحديد المسؤوليات التي بموجبها قد يكون رفع التقارير إلى سلطة خارجة عن المؤسسة مناسبا في ظل الظروف.[3]

المطلب الثاني: مدى مسؤولية محافظ الحسابات وأثرها في الحدد من ممارسات الغش والأخطاء

تمثل عملية وضع إجراءات التدقيق لمواجهة مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش من طرف محافظ الحسابات من أهم مراحل عملية التدقيق،

الفرع الأول: تقدير المخاطر الجوهرية للقوائم المالية من طرف محافظ الحسابات

طبقا لمعايير التدقيق، ينبغي على محافظ الحسابات الالتزام بمتطلبات السلوك المهني، وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري، وتشمل أعمال التدقيق تطبيق إجراءات للحصول على دليل التدقيق عن القيم والإفصاحات الواردة في القوائم المالية، وتعتمد

[1] نفس المرجع، ص28.

[2] نفس المرجع، ص ص28،29.

[3] نفس المرجع، ص29.

الإجراءات المختارة على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب خطأ أو بسبب غش.

وتتضمن مسؤولية محافظ الحسابات أيضا تقويما لمدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى سلامة العرض الكامل للقوائم المالية.

المعلومات المستخدمة من قبل محافظ الحسابات للتوصل إلى استنتاجات يستند إليها عند إبداء رأيه وتشمل أدلة التدقيق كل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي أعدت في ضوئها القوائم المالية وغير من المعلومات، ويتأثر رأي المحافظ في جمع أدلة الاثبات بالأهمية النسبية للموضوع الذي يفحصه (منع واكتشاف الأخطاء أو الغش)، وتتوقف الأهمية النسبية على أساس ملاءمة الدليل والثقة فيه، وعلى التكلفة والوقت أيضا، ويجب أن يتوفر في هذه الأدلة مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- كفاية أدلة التدقيق: أن تشمل هذه الأدلة جميع الجوانب المراد إثباتها؛
- مناسبة أدلة التدقيق: يجب أن تتصف أدلة الإثبات بالملاءمة والموضوعية؛
- ظرفية: أن تخص الأحداث موضوع فحص الوقت المحدد؛
- غير مكلفة: أن تكون تكلفتها مقبولة مقارنة بمنفعتها؛
- مقبولة: أن تستجيب للشروط الشكلية والقانونية والتنظيمية المعمول بها.[1]

الفرع الثاني: موقف محافظ الحسابات عند كشف ممارسات الغش والخطأ في القوائم المالية

إن الأطراف ذات الصلة بمحافظ الحسابات المستقل والمحايد ينتظرون منه اكتشاف عمليات الغش والأخطاء التي يمكن أن تشوه المركز المالي للمؤسسة، كما أنهم يتوقعون منه أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والإستقلالية والموضوعية، في مقابل ذلك فإن عملية التدقيق تعطي نتائج نسبية وليست مطلقة بأن القوائم المالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية، لكن رغم هذا فإن محافظ الحسابات يتحمل مسؤوليته أثناء كشف أي تحريفات أو غش أو أخطاء، فعندما يواجه ظروفا من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو أخطاء أو تصرفات غير قانونية، فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة ماديا، ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد الواجب على حكم محافظ الحسابات فيما يتعلق بنوع الغش والخطأ أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف، وكذا احتمال حدوث هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية، وكذا احتمال تأثير هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية، ولا يمكن أن يفترض محافظ الحسابات أن حالة الغش أو الخطأ أو التصرفات غير

[1] إسماعيل سبتي، عباس فرحات، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش وأخطاء القوائم المالية– دراسة عينة عن محافظي الحسابات**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 26، العدد 04، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/4/5، ص109.

قانونية هي حدث منفصل، كما يجب على محافظ الحسابات أو يحصل على إقرارات مكتوبة من إدارة المؤسسة بخصوص أنها تعتبر من مسؤولياتها في إنجاز وتشغيل نظم المحاسبة والضبط الداخلي مصممة وإكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية وأنها تعتقد أن آثار التحريفات في القوائم المالية غير المصححة التي تم تجميعها من قبل محافظ الحسابات خلال عملية التدقيق هي غير مادية، كما يتأكد من أنها أفصحت للمحافظ عن نتائج تقييمها لخطر ان تكون القوائم المادية قد تحتوي على تحريف مادي كنتيجة للغش.[1]

الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة من طرف محافظ الحسابات في حالة إثبات حالة غش

تنص المادة 715 مكرر 13 من القانون التجاري والمادة 65 من القانون 10-01 على وجوب تبليغ محافظ الحسابات إلى وكيل الجمهورية عن كل التجاوزات وحالات الغش المكتشفة في إطار القيام بمهمة التدقيق من أجل تبرئة مسؤوليته، حيث التبليغ يدخل ضمن المهام الموكلة إلى محافظ الحسابات، إضافة إلى ما جاء في المادة 714 مكرر 4 "وهو المصادقة على موثوقية حسابات المؤسسة والتأكيد للمحافظة على منافع المستثمرين"، وعليه تتمثل إجراءات محافظ الحسابات عند اكتشافه لحالة غش أثناء أداء مهامه في:[2]

- **الاجراءات المتبعة في حالة الشك:** لا يعمل محافظ الحسابات على أسس شفوية أو كتابية لا تمر ضمن إجراءات عمل صحيحة، فالتبليغ يخص الوضعيات الحقيقية التي تعتبر دليل يمكن الإعتماد عليه من قبل المحكمة، وليس من مهام محافظ الحسابات البحث عن التجاوزات، لكن إن تلقى وشاية أو وجد تجاوزات (أخطاء، غش) أثناء أداء مهامه، فإنه يقدر تحت مسؤوليته هل يجب أن يأخذها في الحسبان، وهل يمكن ان تؤدي إلى إجراء تدقيق إضافي في إطار مهامه، بالتالي يحدد المراحل والإجراءات التي يجب القيام بها.
- **الاجراءات المتبعة أثناء الأخذ في الحسبان نية التعمد:** يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ في الحسبان العنصر المعنوي وهو نية التعمد أو غيابه، وأن يكون مقتنعا أنه تم إرتكاب المخالفة عن قصد أو بدون قصد، إلا أن هذا الأمر صعب، ومن أجل تقدير نية الغش يجب معرفة هل هو عبارة عن خطأ بسبب عدم الدقة أو عدم احترام القوانين أو هي تجاوزات يجب الإبلاغ عنها، كما يمكن لمحافظ الحسابات التقدم من المصالح القضائية للحصول على المزيد من الإجراءات التي يجب القيام بها.
- **الاجراءات المتبعة عند الوقت الضروري الذي يجب القيام فيه بالإبلاغ:** لا يوجد وقت محدد فهو يرجع حسب الوقائع، فمثلا يمكن للوقائع المعقدة وصعبة التحديد أن تأخذ وقت أكثر من الوقائع البسيطة والتي لا لبس فيها، فقط يجب الأخذ في الحسبان أن التبليغ المتأخر يمكن أن يؤدي إلى التشكيك في مهام محافظ الحسابات.

---

[1] عبد الباسط مداح، يحي سعيدي، **مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية- دراسة ميدانية بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص181.

[2] زينب حجاج، **مهنة محافظ الحسابات كآلية لمحاربة المخالفات- دراسة حالة في مؤسسة خاصة عمومية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص ص187، 188.

- **الاجراءات المتبعة في حالة عدم قيام السلطات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة:** إذا قام محافظ الحسابات بالتبليغ عن التجاوزات وحالات الغش المكتشفة إلا أنه لم تؤخذ إجراءات متابعة من طرف سلطات الدولة المعنية، ومن المفروض أنه لا يتخذ أي إجراءات، فمتابعة القضية هي من إختصاص السلطات القضائية.
- **الإجراءات المتبعة عند المخالفات والتجاوزات المكتشفة:** عند قيام محافظ الحسابات بإعلام هيئات المؤسسة محل التدقيق بالتجاوزات التي اكتشفها لا يعني أنه غير مطالب بالتبليغ لوكيل الجمهورية، فحسب الفقرة 3 من المادة 61 من القانون 10-01 الذي يفرض ضرورة تبليغ وكيل الجمهورية بكل التجاوزات بالإضافة إلى إعلام مجلس الإدارة بالتجاوزات التي تم إكتشافها، وإذا لم يتم علاجها يجب عليه تبليغ الجمعية العامة في أقرب انعقاد لها، بالتالي من خلال هذه المادة يظهر أن تبليغ الإدارة لا يسمح لمحافظ الحسابات بالاستغناء عن تبليغ وكيل الجمهورية.
- **الاجراءات المتبعة في حالة تجاوزات تم إكتشافها من طرف مسيري المؤسسة وتم تقديم شكوى قضائية:** في هذه الحالة إعادة تبليغ وكيل الجمهورية من طرف محافظ الحسابات يخضع لرأيين: فحسب الرأي الأول الذي يأخذ بما جاء في المادة 61 السابقة الذكر، أن محافظ الحسابات ملزم بتبليغ وكيل الجمهورية عن كل التجاوزات التي إكتشفها بنفسه من خلال مهمته في مراجعة المؤسسة، وبما أنه تم التبليغ عنها سابقا فهو لا يعيد التبليغ عنها، بل يثبت فقط الإجراءات التي تم اتخاذها في التدقيق وأنه لم يكتشف أي تجاوزات جديدة، أما الرأي الثاني فهو أكثر تحفظي، حيث يعتبر أن محافظ الحسابات ملزم بتبليغ وكيل الجمهورية حتى عن الحالات التي تم رفع شكوى قضائية عليها من قبل مسؤولين المؤسسة.

وفي جميع الحالات الهدف من التبليغ هو اعلام السلطات المعنية عن كل التجاوزات وحالات الغش والأخطاء.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

من خلال هذا المبحث سيتم عرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية سواء بصفة مباشرة أو الإحالة إلى أحد متغيرات موضوع الدراسة، ومن ثم معرفة نقاط التوافق والإختلاف بينهم، وقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى ما هدفت إليه بعض الدراسات العربية، وكيفية معالجة الباحث لموضوع دراسته، إضافة إلى الأدوات والمنهج المتبع، وعينة الدراسة، ثم ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

الدراسة الأولى:

قريتلي محمد، **فعالية التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من الغش والتلاعب**، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، الجزائر، 2022.

تناولت هذه الأطروحة إختبار أثر العوامل المقترحة لفعالية التدقيق المحاسبي في الحد من عمليات الغش والتلاعب في مختلف البيانات الصادرة عن القائمين بالإدارة، وتبرز أهمية البحث في كونه يساهم في دراسة عناصر الفعالية للتدقيق المحاسبي، بالإضافة إلى محاولة تفسير أسباب ظاهرة الغش والتلاعب في الجزائر، وتم إتباع المنهج الوصفي التقويمي التحليلي بغرض تحقيق هدف الدراسة، ولتعزيز هذه الدراسة قام الباحث بتصميم إستبيان إلكتروني وتوزيعه على عينة من مكاتب وشركات محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين ، وتمت معالجتها باستخدام SPSS،

وبعد تحليل نتائج الإستبيان توصل الباحث إلى بعض النتائج أهمها:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$ في توجهات آراء عينة الدراسة نحو كل العوامل المؤثرة على فعالية التدقيق المحاسبي؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 في توجهات آراء عينة الدراسة نحو متغير الغش والتلاعب المحاسبي؛
- وجود أثر للمتغيرات المستقلة على كل المتغيرات التابعة في هذه الدراسة.

ولإثراء هذه الدراسة تم منح بعض التوصيات نذكر أهمها:

- ضرورة تفعيل المسؤولية المهنية لمدقق الحسابات بالإضافة إلى وضع إجراءات تأديبية وجنائية أكثر شدة؛
- محاولة وضع نموذج مثالي لفعالية التدقيق المحاسبي عن طريق البحث في المزيد من المتغيرات المتعلقة ببيئة التدقيق؛
- البحث في تأثير تغير الأنظمة السياسية والإقتصادية على فعالية عملية التدقيق، ويمكن تصنيف هاته المحددات على المستوى الكلي؛
- الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمدقق وتقديم المزيد من الأبحاث المرتبطة بذلك.

الدراسة الثانية:

د. إسماعيل سبتي، د. عباس فرحات، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش وأخطاء القوائم المالية- دراسة عينة من محافظي حسابات** ، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، العدد 04، **2019**.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية المعدة وفقا لـ SCF، حيث تم اتباع المنهج الوصفي الإستقرائي، ولتعزيز هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة ميدانية، تم الاعتماد فيها على الاستبيان، كأهم الأدوات البحثية لتحليل رأي العينة الموزعة على مجموعة من محافظي الحسابات والمراجعين المحاسبين الجزائريين على مستوى ثلاث ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج).

بعد تحليل نتائج الإستبيان توصل الباحثان إلى بعض النتائج أهمها:

- مسؤولية اكتشاف الغش والخطأ تقع على عاتق الإدارة وليس محافظ الحسابات كما أنه هذا الأخير يعتبر مسؤول فقط في حال علم بأن القوائم المالية تحتوي على أخطاء أو غش جوهري؛
- لا يجوز لمحافظ الحسابات التصريح بأي معلومة للأطراف ذات العلاقة؛
- يبقى دور محافظ الحسابات قائم حتى بعد تاريخ صدور التقرير النهائي؛
- يعتمد محافظ الحسابات أثناء قيامه بإعداد تقريره على النتائج التي توصل إليها أثناء عملية التدقيق وعلى مدى فعالية نتائج الرقابة الداخلية للمؤسسة.

الدراسة الثالثة:

مداح عبد الباسط، سعيدي يحي، **مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش في القوائم المالية- دراسة ميدانية بالجزائر**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 3، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وكذلك إبراز دوره في إضفاء الثقة والمصداقية على مخرجات المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، أما لتعزيز هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة ميدانية تم الاعتماد فيها على استبيان وتوزيعه على 54 من المهنيين المزاولين لمهنة التدقيق بالجزائر، وتم استخدام أساليب جمع البيانات والمجتمع، وأساليب التحليل الاحصائي (SPSS، ألفا كرومباخ) كأهم الأدوات البحثية لتحليل هذا الاستبيان.

بعد تحليل نتائج الإستبيان توصل الباحثان إلى بعض النتائج أهمها:

- مهمة التدقيق لها أهمية كبيرة في إضفاء الثقة على مخرجات المؤسسة الاقتصادية؛
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المدنية والجزائية والتأديبية عن الأعمال التي قد قام بها؛
- توفر الخبرة والكفاءة مهم جدا لكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية.

ولإثراء هذه الدراسة تم تقديم بعض التوصيات أهمها:

- آليات مكافحة الغش والاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي ودوره في مكافحة صور الفساد المالي؛
- يجب إجراء عملية لقواعد السلوك المهني في الجزائر، وإجراء دراسات أكاديمية مهنية اللازمة لتطوير هذه القواعد وكذا تطوير الممارسات المهنية.

الدراسة الرابعة:

شيرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، منشورة، غزة، 2012.

هدفت هذه الدراسة على إبراز جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤولياتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم، ومدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ولتعزيز هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة ميدانية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، واعتمدت فيها على توزيع استبيان على 83 مكتب تدقيق، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS كأهم الأدوات البحثية لتحليل هذا الاستبيان.

بعد تحليل نتائج الإستبيان توصلت الباحثة إلى بعض النتائج أهمها:

- يلتزم محافظي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية؛
- يلتزم محافظي الحسابات في قطاع غزة بالتخطيط السابق لعملية التدقيق؛
- يتوفر لدى محافظي الحسابات في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء القيام بعملهم؛
- يتوفر لدى محافظي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية؛
- تبين أن المشاكل والعوائق لها أثر على قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية على الوجه المطلوب منه.

ولإثراء هذه الدراسة تم تقديم بعض التوصيات أهمها:

- الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمحافظي الحسابات من خلال تطوير أداءهم ووضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين؛
- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الخطأ والغش؛
- يجب على المحافظ تحليل نظام الرقابة الداخلية للوقاية من إعداد القوائم المالية الاحتيالية؛
- ضرورة فرض آليات معينة منسجمة مع معايير التدقيق الدولي من قبل هيئة الأوراق المالية لرقابة جودة أداء مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

في هذا المطلب سيتم تقديم بعض الدراسات الأجنبية التي ساعدت في البحث عن موضوع الدراسة الحالية، وكذلك إظهار ما هدفت إليه والنتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات.

الدراسة الأولى:

Dan Stribu, Maria Moraru, Nicoleta Farcane, Robic Blidisel and Adina Popo, **Fraud and Error : Auditors Resposibility levels,** university of Apulensis, 2009.

قامت هذه الدراسة على إكتشاف تصورات مستخدمي القوائم المالية بما يتعلق بالغش والاحتيال في دولة رومانيا، وتصوراتهم أيضا حول ما إذا كانت مسؤوليات المدققين في الكشف عن الغش والخطأ متوافقة مع معايير مهنة التدقيق، ولتعزيز هذه الدراسة قام الباحثون بدراسة ميدانية اعتمدوا فيها على توزيع الإستبيان على عينة من مدققي الحسابات والمسيرين وبعض المصرفيين وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V15) لمعالجة هذا الاستبيان.

وبعد تحليل نتائج الإستبيان توصل الباحثان إلى بعض النتائج أهمها:

- تصورات المستجيبين حول الهدف الرئيسي للتدقيق غير صحيحة وهذا راجع إلى توقعاتهم العالية حول المدققين في منع واكتشاف الغش والخطأ؛
- أيضا هذه التصورات كانت متناقضة بشكل حاد مع الهدف الأولي للتدقيق الذي يتطلب من المدققين فقط تكوين رأي في القوائم المالية؛
- عدم وجود فهم بين المستجيبين للواجبات القانونية لمدققي الحسابات وهذا يمكن أن يعود إلى عدم قراءة الأحكام القانونية، أو اختيارهم لتجاهلها وتناسيها.

ولإثراء هذه الدراسة تم منح بعض التوصيات نذكر أهمها:

- تثقيف المستخدمين حول دور مدققي الحسابات وواجباتهم الفعلي، من خلال اتصال أفضل من قبل المدققين؛
- توسيع نطاق التدقيق لتلبية توقعات السوق، والتخفيف من مشكلة فجوة سوء الفهم.

الدراسة الثانية:

Philmore Alleyne, Michael Howard, **An exploratory study of auditors responsibility for fraud détection in Barbados**, University of the West indies, April 2005.

دراسة إستكشافية لمدققي الحسابات ومسؤوليته في اكتشاف الاحتيال، حيث هدفت هذه الدراسة في إبراز كيفية قيام المدققين والمستخدمين في إدراك مسؤولية محافظي الحسابات عن الكشف عن طبيعة ومدى الاحتيال في دولة بربادوس في غرب الهند، وكذلك إظهار إجراءات التدقيق المستخدمة في هذه الدولة بعد فضيحة انرون الشهيرة.

ولتعزيز هذه الدراسة قام الباحثان الأجنبيان بدراسة إستكشافية اعتمدت على توزيع إستمارة إستبيان على 43 شخص من المحافظين ومستخدمي القوائم المالية.

وبعد تحليل نتائج الإستبيان توصل الباحثان إلى بعض النتائج أهمها:

- أن الغش ليست هي القضية الرئيسية في بربادوس، حيث يرى محافظي الحسابات في هذه الدولة أن اكتشاف الغش من مسؤوليات محافظ الحسابات، أما مستخدمي القوائم المالية والإدارة فلا يتفقون مع هذا الرأي؛
- أفضل طريقة لتجنب الغش هي فعالية نظام الرقابة الداخلية وخلق لجنة التدقيق داخل المؤسسة مهما كان نشاطها.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة

تعددت الدراسات حول موضوع دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش في القوائم المالية، ومن خلال إستقراء بعض الدراسات السابقة، سيتم في هذا المطلب إبراز القيمة المضافة للدراسة الحالية بالإعتماد على أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أولا: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تتشابه وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة جوانب تم تلخيصها في جدول من أجل الالمام بجميع هذه الجوانب:

الجدول رقم (01): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة قريتلي محمد بعنوان **فعالية التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من الغش والتلاعب**، لسنة 2022/2021.	تشابهت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في كونها تناولت أحد متغيرات الدراسة ألا وهو الحد من الغش، بالإضافة إلى أنه تم الاعتماد في الدراسة ميدانية على نفس الأداة وهي الاستبيان وبرنامج spss لمعالجته، كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي.	اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في كون الدراسة الحالية سلطت الضوء على مسؤولية محافظ الحسابات بشكل خاص ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية، أما هذه الدراسة فهدفت إلى ابراز أثر فعالية التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من الغش والتلاعب بشكل عام.
دراسة إسماعيل سبتي، وفرحات عباس **بعنوان دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش وأخطاء القوائم المالية- دراسة عينة من محافظي حسابات_**	تشابهت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في كونها تناولت نفس متغيرات موضوع الدراسة ألا وهي محافظ الحسابات، الغش والأخطاء في القوائم المالية، كما أنهم اتبعوا	اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة لكون هذه الأخيرة هدفت إلى ابراز دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية المعدة وفقا لSCF، أما

لسنة2019.	نفس المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدوا على الاستبيان في الدراسة الميدانية.	الدراسة الحالية فكان هدفها ابراز فعالية الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في الحد من الغش و الأخطاء في القوائم المالية اعتمادا على ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم240، كما استهدفت هذه الدراسة عينة من محافظي الحسابات والمراجعين المحاسبيين على مستوى ثلاث ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج)، بخلاف الدراسة الحالية فقد استهدفت عينة من محافظي الحسابات وأساتذة اكاديميين في ولاية سكيكدة.
دراسة مداح عبد الباسط وسعيدي يحي بعنوان **مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش في القوائم المالية- دراسة ميدانية بالجزائر**، لسنة 2017.	تشابهت كلا الدراستين في كونهما ركزا على معرفة دور ومسؤولية محافظ الحسابات في الكشف والحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية، بالإضافة إلى اعتمادهم على نفس المنهج والدراسة الميدانية.	اختلفت الدراستين عن بعضهما في محتوى الاستبيان، وكذلك عينة الدراسة حيث أن الدراسة الحالية استهدفت عينة من محافظي الحسابات وأساتذة أكاديميين بلغ عددها الإجمالي 30، أما هذه الدراسة فاستهدفت عينة من المهنيين مزاولي مهنة التدقيق وبلغ عددها الإجمالي 54.
دراسة شيرين مصطفى الحلو، بعنوان **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**، لسنة 2012.	من خلال الدراسة الحالية ودراسة الباحثة تم ابراز مسؤولية محافظ الحسابات حول اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، كما تم اتباع نفس المنهج ونفس الدراسة الميدانية ألا وهي الاستبيان، حيث أن ما سبق هو ما يمثل وجه الشبه	اختلفت كلا الدراسة الحالية عن السابقة في، محتوى الاستبيان، وفي كونها استهدفت عينة من مكاتب التدقيق في قطاع غزة بلغ عددها83، اما الدراسة الحالية فقد تم توزيع الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات وأساتذة

	بين الدراستين.	أكاديميين وبلغ عددهم30
دراسة Dan Stirbu وآخرين، بعنوان : **Fraud and Error Auditors Resposibility levels**، لسنة 2009.	كلاهما تناولا مدى إدراك محافظي الحسابات لمسؤوليتهم في اكتشاف الغش، واعتمدا على الاستبيان في الدراسة الميدانية، وبرنامج ال Spss لمعالجته.	اختلفت الدراستين في كون أن الدراسة السابقة استهدفت عينة من المحافظين ومستخدمي القوائم المالية في دولة رومانيا، بخلاف عينة الدراسة الحالية والتي تمثلت في محافظي الحسابات وأساتذة أكاديميين.
دراسة Philmore Alleyne ,Michael Howard، بعنوان **An exploratory study of auditors responsibility**لسنة 2005.	تشابهت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في كونهما تناولا نفس متغيرات الموضوع، وتم استخدام الاستبيان لمعالجة كلاهما.	اختلفت الدراستين في كون أن الدراسة السابقة استهدفت عينة من المحافظين ومستخدمي القوائم المالية في دولة بربادوس على عكس الدراسة الحالية.

ثانيا: أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المعروضة التي تناولت موضوع دور ومسؤولية محافظ الحسابات وموضوع الغش والأخطاء في القوائم المالية، تبين أن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أن الدراسة الحالية ركزت بشكل دقيق على ابراز مدى كفاءة وفعالية الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات ومسؤوليته حول الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية بناءا على ما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 240، كما تم التركيز على كيفية تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ومدى فعاليتها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية، بالإضافة إلى أنها ركزت أيضا على كيفية الاستجابة للمخاطر الجوهرية بسبب الغش ومعالجتها.

كما اعتمدت الدراسة الحالية على تصميم استبيان وجّه لعينة من المهنيين (محافظي الحسابات)، وأساتذة أكاديميين (أساتذة جامعيين ذوي التخصص) بولاية سكيكدة بغرض تحقيق هدف الدراسة ومعالجة الإشكالية وإثبات صحة فرضياتها.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل كل ما يتعلق بمحافظ الحسابات ومهمته اتجاه الغش والأخطاء في القوائم المالية، بما في ذلك كل الإجراءات والخطوات والمعايير التي يعتمدها في هذه المهمة خاصة معيار التدقيق الدولي رقم 240، وقد تم التوصل إلى أن محافظ الحسابات يمثل جزء مهم تعتمد عليه المؤسسات في الفحص والتأكد من عدالة وصحة المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية، وهذا من خلال عملية التدقيق التي بدورها تعتبر عملية مهمة وهادفة، يتم التخطيط لها بغرض التحقق من مدى تطبيق المؤسسات للمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وكذا التحقق من أن هذه القوائم تعبر فعلا عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثاني:

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية الخاصة بموضوع الدراسة، سيتم التطرق في هذا الفصل للدراسة الميدانية لمعرفة الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية وقيامه بعملية تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية وكيفية الاستجابة لها، ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية حول الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وتحقيق أهداف هذه الأخيرة، بالإضافة إلى قياس درجة تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي تم تصميم استبيان خصَّ توزيعه على مجتمع وعينة مكونة من محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين في مجال علوم المحاسبة والتدقيق بجامعة 20 أوت 1955 بولاية سكيكدة، وهذا بغية تقصي آرائهم حول موضوع الدراسة.

وبعد توزيع الاستبيان وجمع البيانات المطلوبة، تم القيام بإجراء تحليل للنتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (IBM spss statistics v25) قصد التأكد من صدق الاستبيان واختبار صحة الفرضيات، وكذا للإجابة على إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض للطريقة المتبعة في الدراسة والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة وأهم الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في جمع البيانات ومعالجة الاستبيان.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر وأدوات جمع البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تم الأخذ بعين الإعتبار في اختيار مجتمع وعينة الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص ذوي الإختصاص والذين تتوفر لديهم الكفاءة العلمية والعملية، عن طريق القيام بمسح شامل لولاية سكيكدة وهذا حتى يتمكن الوصول إلى كل محافظي الحسابات المتواجدين على مستوى الولاية، ويتمثل أفراد العينة في:

- عينة من محافظي الحسابات لمعرفة الإجراءات التي يجب على المحافظ أن يقوم بها للحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية ومدى تطبيقه لمعيار التدقيق الدولي240؛
- عينة من الأساتذة الجامعيين في مجال المحاسبة والتدقيق لإثراء الجانب النظري ومقارنته مع الجانب التطبيقي؛

تم الاعتماد على التوزيع المباشر للأغلبية والرسائل الإلكترونية للباقين الذين لم يتم التوصل إليهم، حيث تم توزيع 30 استمارة استبيان، 23 استمارة على محافظي الحسابات، و7 على أساتذة جامعيين في مجال التخصص، بعد الفرز وتفحص الاستمارات تم الاعتماد على جميع الاستمارات وهذا راجع لعدم اهمالها.

الجدول رقم (02): الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	**30**	**%100**
الاستمارات المستلمة	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن نسبة الاستمارات الموزعة هي نفسها نسبة الاستمارات المستلمة، والتي تمثل 100%.

الفرع الثاني: بيانات الدراسة وأدوات جمعها

أولا: بيانات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية كالآتي:

تتعلق " البيانات الأولية" بالدراسة الميدانية باعتبارها بيانات غير جاهزة بل يجب البحث عنها واستخلاص منها نتائج لإثراء الدراسة، حيث يمكن أن تصبح بيانات ثانوية تساعد الباحثين الآخرين في الدراسات المستقبلية في هذا المجال، وبغرض ذلك تم تصميم إستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات تحقق أهداف الدراسة، كما يتضمن مجموعة

من الأسئلة تم إدماجها ضمن ثلاثة محاور وهذا حسب فرضيات الدراسة، ومن ثم تم توزيع الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين في مجال التخصص.

أما بالنسبة ل " البيانات الثانوية " فقد تم الاعتماد على كافة الكتب والمراجع العربية والجزائرية، المقالات، بالإضافة الى أطروحات الدكتوراه حول دور محافظ الحسابات ومسؤوليته في الاكتشاف والحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية، كما تم استخدام كل المنشورات والإصدارات القانونية ذات الصلة أهمها الجريدة الرسمية ومعيار التدقيق الدولي IAS 240، كذلك الإطلاع على المواقع الالكترونية.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات على استبيان تم تصميمه بطريقة سهلة وبأسئلة واضحة كما هو موضح في الملحق رقم (01)، كما تم الاعتماد في توزيعه على عدة قنوات هي:

- تسليم الاستبيان لبعض أساتذة المحاسبة والتدقيق في جامعة 20 أوت 1955، وإرساله للبعض الآخر عن طريق الإيمايل الخاص بهم؛
- الاتصال المباشر بعينة من محافظي الحسابات عن طريق المقابلات.

ثالثا: محتوى الدراسة

تضمن الاستبيان على مقدمة لتقديم موضوع الدراسة، وتحفيزهم للمشاركة في الموضوع، كما تم توضيح أن جمع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستكون في كنف الحماية ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما تم تقسيم الاستبيان الى جزئين كما يلي:

- **الجزء الأول:** تم تخصيصه للبيانات الشخصية للعينة المدروسة وهي مقسمة على النحو التالي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة، بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة فرعية أخرى بغرض الحصول على معلومات تخص بيئة التدقيق الجزائرية ومدى فاعلية ومساهمة عمليات التدقيق الحالية في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛
- **الجزء الثاني:** يشمل فرضيات الدراسة وعبارات كل محور حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول:** يتضمن 09 أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى " **لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**"
- **المحور الثاني:** يتضمن 10 أسئلة تتعلق بالفرضية الثانية "**لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**"
- **المحور الثالث:** يتضمن 10 أسئلة تتعلق بالفرضية الثالثة "**للإستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**"

رابعا: المقياس المستخدم في معالجة الإستبيان

تم تجهيز الأسئلة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي حيث يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، ويحتوي على 5 درجات، كما يستخدم في قياس الاتجاهات حيث يقوم المستجوب بتحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة وهذا حتى يتيح تحديد آراء العينة لعبارات الإستبيان وتسهيل ترميز الإجابات وفقا لدرجات هذا المقياس كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة (5points likert scale)

الرأي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مقياس ليكارت.

الفرع الثالث: طبيعة متغيرات الدراسة

يتضمن موضوع الدراسة المتمثل في "دور محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية" متغيرين كالآتي:

1. **متغير مستقل:** يتمثل في: "محافظ الحسابات."
2. **متغير تابع:** يتمثل في: " الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الشكل رقم (01): متغيرات الدراسة

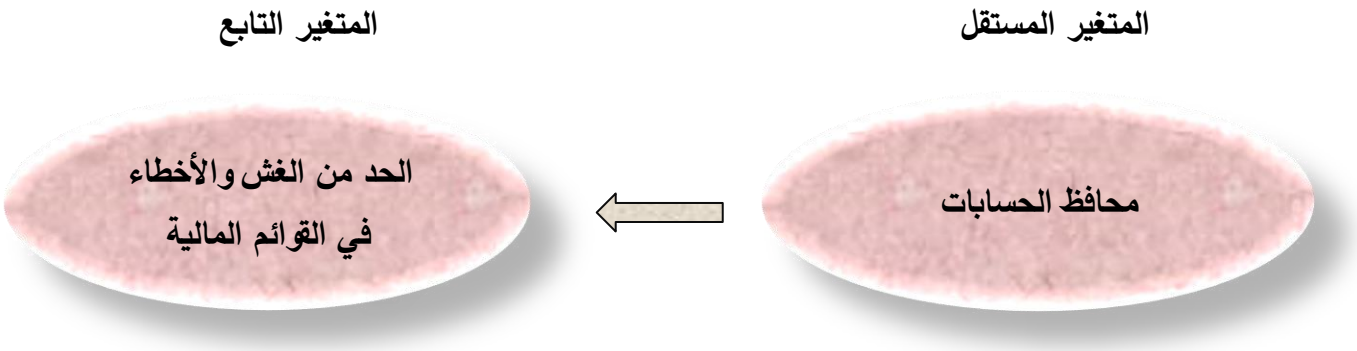

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المطلب ابراز الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة الاستبيان؛

الفرع الأول: تعريف الإستبيان والغرض منه

أولا: تعريف الاستبيان

عبارة مجموعة من الأسئلة تتوافق مع محاور الظاهرة قيد الدراسة وتكون ملمة بها و التي يمكن التوصل من خلالها إلى حقائق تلامس الواقع و يعرف أيضا على أنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيه[1].

ثانيا: الغرض من الاستبيان

الاستبيان من أكثر أدوات البحث العلمي التي توفر معلومات وبيانات دقيقة للباحث، وبالخصوص عندما لا يذكر المستجوب اسمه، وهذا ما يجعله يجيب بكل حرية دون محاولة التصنع في الإجابة، وبالتالي يمنح الباحث معلومات صحيحة وموثوقة[2].

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة: وقد تم تقسيمه كما يلي:

أولا: صدق المحكمين (الاتساق الظاهري)

قبل توزيع الاستبيان تم إعداد استبيان أولي لجمع المعلومات، ومن ثم عرضه لعملية تحكيم على الأستاذة المشرفة كمرحلة أولى وبعد موافقتها عليه، تم عرضه على بعض أساتذة التخصص كما هو موضح في الملحق رقم (03)، وهذا بغرض التأكد من سلامة الإستبيان من مختلف الجوانب كدقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات، وأيضا التصميم والمنهجية.

وبعد ذلك تم القيام بتعديل وضبط الاستبيان استنادا على الملاحظات والاقتراحات المقدمة وما تم الاتفاق عليه من قبل المحكمين، ومن ثم تم الحصول على الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم01، وفي الأخير تم توزيعه على أفراد العينة.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في معالجة الاستبيان

بعد القيام بجمع وفرز كل الاستبيانات، تم الشروع في معالجتها مرورا بمراحل عدة كترميز الاستبيان وتفريغه وتحليله بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS Statistics v25)، وبرنامج الجداول (EXCEL2019)، ومن أجل إثبات صحة الفرضيات وتحليل البيانات المتحصل عليها، تم استخدام أساليب إحصائية عديدة أهمها:

---

[1] أحمد الحمزة، البار أمين، **الإستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد12، العدد03، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر، جويلية 2023، ص304.

2 https://mobt3ath.com

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان وهذا لتحديد نسبة استجابة أفراد العينة لمحاور الدراسة؛
- حساب المتوسط الحسابي بحيث يعكس متوسط اتجاه آراء العينة المدروسة حول عبارات الاستبيان، كما يساهم في معرفة الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة؛
- قياس الإنحراف المعياري وتم استخدامه لقياس درجة التشتت في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي؛
- اختبار الاتساق الداخلي الذي يحدد ارتباط كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه من خلال معامل الارتباط بيرسون؛
- اختبار ثبات صحة الاستبيان ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach)؛
- اختبار صحة الفرضيات باستخدام اختبار العينة الواحدة (T-Test One sample).

المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا المبحث سيتم عرض النتائج بشكل منظم وتحليلها وتفسيرها اعتمادا على تفريغ البيانات المتحصل عليها بالاعتماد على نتائج الاستبيان وفي الأخير سيتم مناقشة هذه النتائج.

المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

في هذا المطلب سيتم تحليل الجزء الأول من الاستبيان المتمثل في البيانات الشخصية وكذا الجزء الثاني المتمثل في محاور الدراسة مع التأكد من ثبات وصدق الاستبيان.

الفرع الأول: تحليل البيانات الشخصية

سيتم القيام بتحليل البيانات الشخصية حسب متغير الجنس والسن والمستوى التعليمي، والتخصص، الوظيفة، والخبرة المهنية، وثلاثة أسئلة فرعية.

1. متغير الجنس:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

البيان	التكرار	النسبة %
ذكر	28	93.3
أنثى	02	6.7
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (04) أن أغلب أفراد العينة ذكور وذلك بنسبة 93.3% أي أن أغلب ممارسي مهنة محافظة الحسابات رجال، بينما النسبة المتبقية عبارة عن إناث وذلك بنسبة 6.7%، إذا فالنساء يمثلن قلة قليلة مقارنة بالرجال، وبالتالي فهذا دليل على سيطرة الرجال على المهنة بحكم النظرة التقليدية السائدة بأنهم أكثر كفاءة في مجال المال والأعمال خلافا لإمكانية دخول النساء بعض المهن المحفوفة بالمسؤوليات والتحديات كمهنة محافظة الحسابات، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

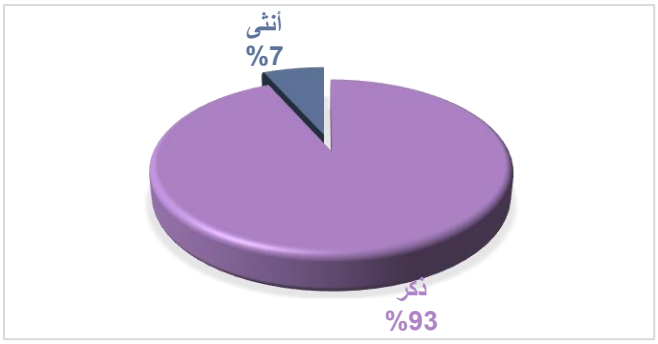

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

2. متغير السن:

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

البيان	التكرار	النسبة %
أقل من 35 سنة	02	6.7
من 35 إلى 45 سنة	10	33.3
أكبر من 45 سنة	18	60
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss V25.

يوضح الجدول رقم (05) أن أغلب أفراد العينة أعمارهم أكبر من 45 سنة وذلك بنسبة 60%، وتليها نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 سنة وذلك بنسبة 33.3%؛ وأخيرا نسبة الأفراد الذين أعمارهم أقل من 35 سنة وذلك بنسبة 6.7%، وهذا دليل على أن أغلب ممارسي مهنة محافظة الحسابات كبار في السن، كما يعتبر دليل على عدم توجه الشباب إلى ممارسة هذه المهنة بسبب قلة توافر الإمكانيات اللازمة للشباب أو بسبب انعدام الرغبة في اتخاذ مجال التدقيق والمحاسبة عامة ومهنة محافظة الحسابات خاصة كمسيرة وظيفية، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

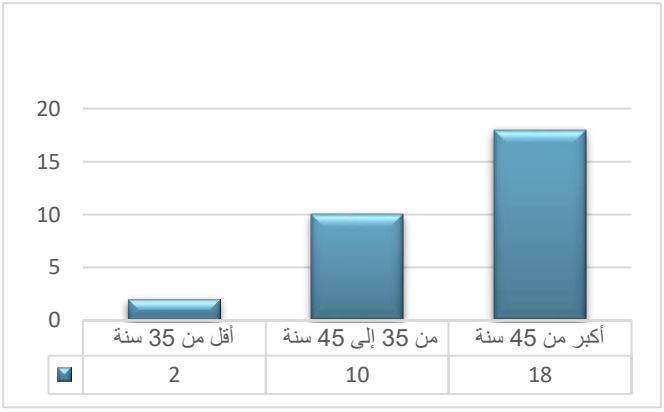

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

3. متغير المؤهل التعليمي:

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل التعليمي

البيان	التكرار	النسبة
ثانوي	05	16.7
ليسانس	18	60
ماستر	–	–
ماجيستر	01	3.3
دكتوراه	06	20
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (06) أن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي ليسانس وذلك بنسبة 60% وهذا برهان على أن شهادة الليسانس كافية لمزاولة مهنة محافظة الحسابات وأساسية في الوقت الحالي، وتليها نسبة الأفراد الذين مستواهم الدراسي دكتوراه وذلك بنسبة 20%، وتشمل فقط أساتذة جامعيين للمساهمة في إعطاء نظرة أوضح لأهمية دور محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛ وأخيرا نسبة الأفراد الذين مستواهم العلمي ثانوي وذلك بنسبة 16.7%، وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى نظرا للمكانة التي يشغلها محافظ الحسابات، وأخيرا الماجيستر بنسبة 3.3% لإكتفاء وزارة التعليم العالي في الجزائر في السنوات السابقة بهذه الشهادة بدلا من الرتب الثلاث(نظام LMD) للدراسات الجامعية، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل التعليمي

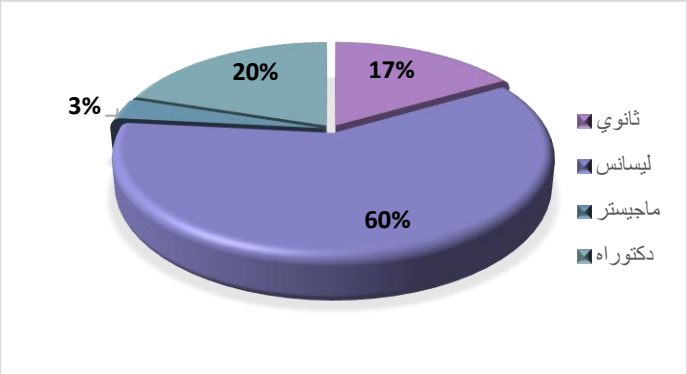

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

4. متغير التخصص العلمي:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

البيان	التكرار	النسبة
دراسة محاسبية	11	36.7
مالية المؤسسة	12	40
تدقيق محاسبي	04	13.3
اقتصاد مالي	03	10
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (07) أن أغلب أفراد العينة تخصصهم مالية المؤسسة وذلك بنسبة 40%، حيث أن هذا التخصص يعتبر مهم جدا لمحافظي الحسابات وتليها نسبة الأفراد تخصصهم دراسة محاسبية وذلك بنسبة 36.7%، وتليها نسبة الأفراد تخصصهم تدقيق محاسبي وذلك بنسبة 13.3%؛ وأخيرا نسبة الأفراد الذين تخصصهم اقتصاد مالي وذلك بنسبة 10%، وبالتالي فهذه النسب تمكنهم من الإحاطة بجميع جوانب مجال المحاسبة والدقيق والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

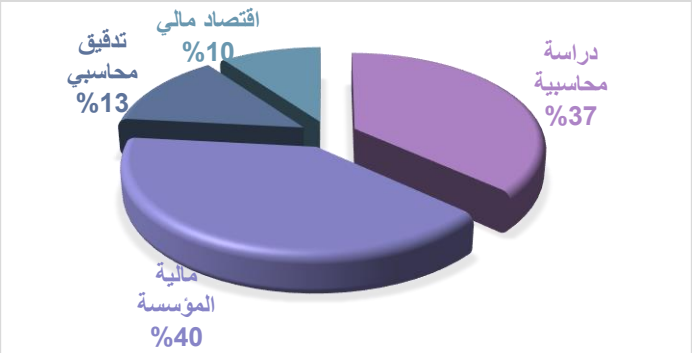

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

5. متغير الوظيفة:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة
خبير محاسب	–	–
محافظ حسابات	23	76.7
محاسب معتمد	–	–
أستاذ أكاديمي	07	23.3

المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (08) أن أغلب أفراد العينة محافظي الحسابات وذلك بنسبة 76.7%، وتليها نسبة الأساتذة الجامعيين وذلك بنسبة 23.3%، وذلك باعتبار محافظي الحسابات على دراية واسعة وعميقة بمخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وكيفية التعامل مع هذه التحريفات وذلك ضمن حدود وقيود مسؤولياته حسب ما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم240، أما بالنسبة للأساتذة الجامعيين فقد كانت إضافتهم ضرورية للحصول على وجهة نظر ذات طابع توجيهي لتحسين جودة الاستبيان، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

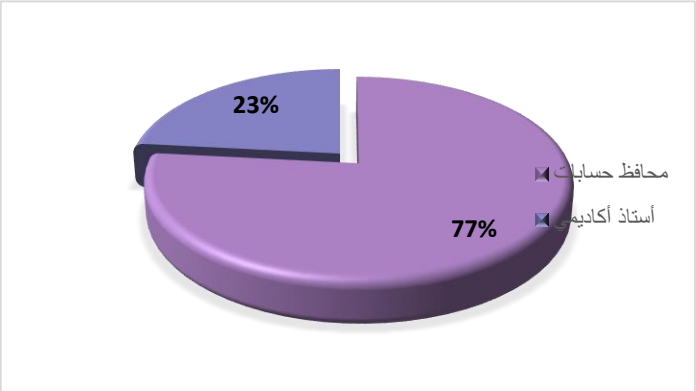

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

6. متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنة	02	6.7
من 05 إلى 10 سنوات	04	13.3
من 11 إلى 15 سنوات	11	36.7
أكثر من 15 سنة	13	43.3
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (09) أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من 15 سنة وذلك بنسبة 43.3%، وتليها نسبة الأفراد الذين خبراتهم المهنية من 11 إلى 15 سنة وذلك بنسبة 36.7%، ثم نسبة الأفراد الذين خبرتهم المهنية من 05 إلى 10 سنوات وذلك بنسبة 13.3%، وأخيرا نسبة الأفراد الذين خبرتهم المهنية وكانت بنسبة 6.7%، وهذا دليل على أن أغلبية أفراد العينة ذوي خبرة في مجال التدقيق وممارسة مهنة محافظة الحسابات و هذا ما يعطي للدراسة قيمة أكبر كونهم على دراية بالإجراءات التي تمكنهم من اكتشاف المخاطر الجوهرية في القوائم

المالية وإبداء رأي سليم حولها، بالإضافة إلى أن هذه النسب تعتبر منطقية إذا تمت مقارنتها مع متغير السن إذ أن أعمار محافظي الحسابات كانت بنسبة كبيرة أكثر من 45 سنة وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون خبرتهم أكثر من 15سنة، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

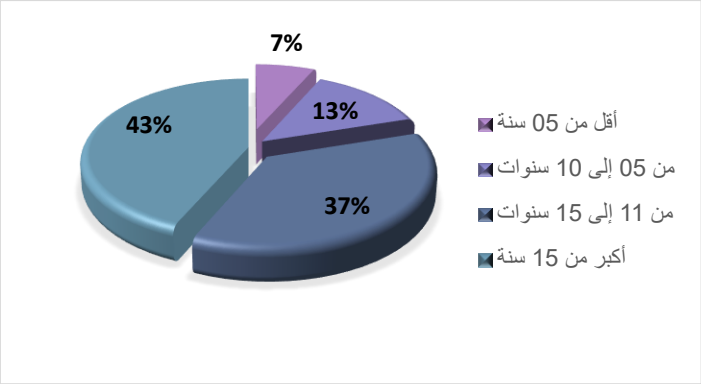

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

7. المؤسسات الأكثر عرضة لعمليات الغش

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤسسات المعرضة للغش

البيان	التكرار	النسبة
المؤسسات العمومية	03	10
المؤسسات الخاصة	27	90
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (10) والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب **المؤسسات الأكثر عرضة لعمليات الغش** أن أغلب أفراد العينة يرون بأن المؤسسات الخاصة أكثر عرضة لعمليات الغش وذلك بنسبة 90%، حيث أن هذه النتيجة مطابقة تماما لواقع عمليات التدقيق في الجزائر، حيث وبربط السؤال رقم (7) بالسؤال رقم (8) تم استنباط أن أكثر أنواع الغش تتمثل في الغش الضريبي، لذلك فإن أكثر أنواع الغش تتواجد في المؤسسات الخاصة بدافع التهرب من دفع الضرائب، بينما نسبة الأفراد الذين يعتقدون بأن المؤسسات العمومية أكثر عرضة لعمليات الغش وذلك بنسبة 10%، وهذا راجع إلى أن المؤسسات العمومية تتمتع بنظام رقابة داخلية محكم إذ يخضع المكلفين فيها إلى رقابة شديدة من طرف هيئات الرقابة ومحافظي الحسابات والخبراء، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤسسات المعرضة للغش

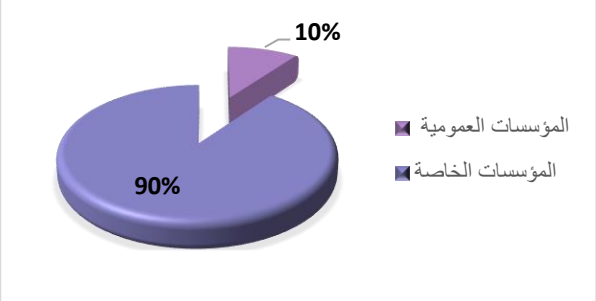

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

8. أكثر أنواع الغش انتشارا في بيئة التدقيق الجزائرية

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع الغش المنتشرة في الجزائر

البيان	التكرار	النسبة
الغش الضريبي	27	90
اختلاس ممتلكات المؤسسة	–	–
التلاعب بالقوائم المالية	03	10
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (11) والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب أنواع الغش انتشارا في بيئة التدقيق الجزائرية أن أغلب أفراد العينة بنسبة 90% يرون بأن الغش الضريبي هو أكثر أنواع الغش انتشارا وهذا لسهولة تقديم معلومات خاطئة أو مضللة للسلطات الضريبية، وأيضا إمكانية استغلال المؤسسات الخاصة للفجوات في القوانين الضريبية بهدف تقليل الضرائب المستحقة، بينما نسبة الأفراد الذين يؤيدون أن التلاعب بالقوائم المالية هو ثاني أنواع الغش المنتشر في بيئة التدقيق الجزائرية، هي بنسبة 10%، وهذا راجع إلى غض النظر لبعض هيئات معايير التدقيق والمحاسبة عن التلاعبات الغير المقبولة أخلاقيا في البيانات التي تحتويها القوائم المالية سواءا في المؤسسات العمومية أو الخاصة بغرض تضخيم الأرباح أو إخفاء الخسائر، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع الغش المنتشرة في الجزائر

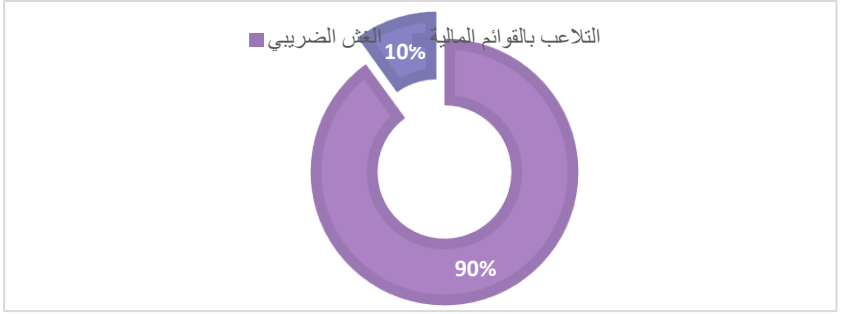

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

9. عمليات التدقيق الحالية بالجزائر تتمتع بالفاعلية وتساهم في الحد من عمليات الغش في القوائم المالية

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب مدى فاعلية عمليات التدقيق

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	10	33.3
لا	20	66.7
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (12) والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدى فاعلية ومساهمة **عمليات التدقيق الحالية بالجزائر** في الحد من عمليات الغش في القوائم المالية أن أغلب أفراد العينة يرون أن **عمليات التدقيق الحالية بالجزائر لا تساهم** في الحد من عمليات الغش في القوائم المالية وهذا بنسبة 66.7%، وقد تم إسناد ذلك إلى النقائص الجسيمة التي تعاني منها مهنة التدقيق خصوصا في التنظيمات والقوانين بالإعتماد على بعض آراء محافظي الحسابات الذين تمت مقابلتهم كما أكدوا عدم استقلاليتهم بالشكل الكافي الذي يسمح لهم من منع الغش وضمان النزاهة وأيضا عدم وجود عقوبات رادعة تكفل الإمتثال لمعايير التدقيق بكل شفافية، بينما نسبة 33.3% تعود على الأفراد الذين يرون بأن **عمليات التدقيق الحالية بالجزائر تساهم** في الحد من عمليات الغش في القوائم المالية أو بالأحرى لم يقروا بعكس ذلك، أو لإعتقادهم بأن تنفيذ عمليات التدقيق بشكل مهني يساهم حقا في كشف مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وبالتالي يقلل احتمالات حدوث الغش والأخطاء، والشكل الموالي يعبر عن ذلك:

الشكل رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير عمليات الغش فاعلية عمليات التدقيق

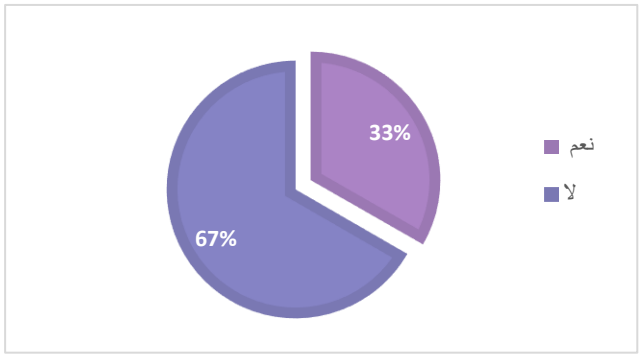

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Excel.

الفرع الثاني: تحليل اتجاهات آراء العينة

قبل التطرق إلى تحليل محاور الدراسة، وجب القيام بالتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة.

1. ثبات أداة الدراسة:

هو التعبير عن مدى استقرار هذه الأداة وعدم تناقض عباراتها وتناسق إجابات الأفراد عليها حيث عند استخدامها تحت نفس الظروف وعلى أشخاص مختلفين تحافظ على نفس النتائج، وقد تم التحقق من ثبات

الاستبيان من خلال قياس معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما تنص القاعدة الإحصائية لهذا الاختبار على أن النسبة المقبولة لثبات الاستبانة هي 60% أو ما يزيد، والنسبة المقبولة لصدقها هي 70 %أو ما يزيد ويحسب بالجدر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كروميخ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارت	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	09	0.710	0.842
المحور الثاني	10	0.680	0.824
المحور الثالث	10	0.712	0.843
الإجمالي	29	0.704	0.839

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (13) أن معامل الثبات الإجمالي مرتفع بلغ 0.704، وجميع المحاور ذات درجة مرتفعة من الثبات، وهذا يتضح من خلال معامل الثبات الكلي الذي بلغ 0.839 وهو أيضا معامل مرتفع، ومنه يمكن القول أن ثبات الاستبيان اجمالا مقبول جدا، وهذا ما يدل على ثبات وصدق أداة الدراسة.

2. الاتساق الداخلي:

ومعناه مدى اتساق جميع عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارات، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر، وعليه تم القيام بحساب معامل الارتباط بيرسون ومستوى الدلالة بين العبارة ومجموع المحور، والجدول الموالي يوضح ذلك:

2.1. قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: " تحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الجدول رقم (14): معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.523*	0.003
02	0.450*	0.013
03	0.795*	0.000
04	0.684*	0.000
05	0.582*	0.001
06	0.407*	0.026
07	0.116	0.540
08	0.724*	0.000
09	0.627*	0.000

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

من الجدول رقم (14) يتبين أن جميع عبارات المحور الأول: **تحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** كانت لديها علاقة ارتباط موجبة بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه إذا فالعبارت ذات علاقة طردية، كما أن أغلب العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 لأن مستوى الدلالة لأغلب العبارات أقل من 0.05، وعليه يمكن القول أن عبارات المحور الأول ذات اتساق داخلي.

2.2. قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: " تقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الجدول رقم (15): معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.350	0.058
02	0.399*	0.029
03	0.529*	0.003
04	0.674*	0.000
05	0.438*	0.015
06	0.315	0.090
07	0.811*	0.000
08	0.716*	0.000
09	0.583*	0.001
10	0.037	0.845
* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05		

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

من الجدول رقم (15) يتبين أن جميع عبارات المحور الثاني: **تقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** كانت لديها علاقة ارتباط موجبة بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه إذا فالعبارات ذات علاقة طردية، كما أن أغلب العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 لأن مستوى الدلالة لأغلب العبارات أقل من 0.05، وعليه يمكن القول أن عبارات المحور الثاني ذات اتساق داخلي.

2.3. قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: " الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الجدول رقم (16): معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.451*	0.012
02	0.673*	0.000
03	0.712*	0.000
04	0.352	0.057
05	0.619*	0.000
06	0.080	0.673
07	0.329	0.076
08	0.348	0.060
09	0.597*	0.000
10	0.401*	0.028
*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05**		

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

من الجدول رقم (16) يتبين أن جميع عبارات هذا المحور: **الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** كانت لديها علاقة ارتباط موجبة بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه إذا فالعبارات ذات علاقة طردية، كما أن أغلب العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 لأن مستوى الدلالة لأغلب العبارات أقل من 0.05، وعليه يمكن القول أن عبارات المحور الثالث ذات اتساق داخلي.

3. تحليل محاور الدراسة:

من خلال الإجابة على عبارات الجزء الثاني من الاستبيان، تم التوصل الى الإحصائيات التالية التي سيتم توضيحها من خلال جدول يتضمن التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

3.1. المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الأول " تحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الجدول رقم (17): توزيع توجهات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول

العبارات	_	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
1. فهم طبيعة عمل المؤسسة قبل قيامه بعملية التدقيق.	ت	21	09	–	–	–	4.70	0.466	مرتفع جدا	01
	%	70	30	–	–	–				

2. العمل على تصميم وتوثيق برنامج تخطيط محكم وشامل يتضمن طبيعة وتوقيت إجراءات عملية التدقيق اللازمة.	ت	08	19	03	–	–	4.17	0.592	مرتفع	03
	%	26.7	63.3	10	–	–				
3. الاعتماد والاطمئنان للخبرات السابقة بخصوص أمانة ونزاهة الإدارة.	ت	08	19	03	–	–	4.17	0.592	مرتفع	03
	%	26.7	63.3	10	–	–				
4. دراسة العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤسسة والتي قد تخلق حافزا أو ضغوطا على الإدارة أو الآخرين لارتكاب الغش.	ت	–	20	08	02	–	3.60	0.621	مرتفع	07
	%	–	66.7	26.7	6.7	–				
5. مناقشة أعضاء الحوكمة الخاصة بالمؤسسة وإبداء رأيهم بشأن كيف وأين يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للتحريف.	ت	–	04	18	08	–	2.87	0.629	متوسط	08
	%	–	13.3	60	26.7	–				
6. التسليم بوجود تحريفات جوهرية والحفاظ على نزعة الشك المهني طيلة أداء مهامه.	ت	02	19	06	03	–	3.67	0.758	مرتفع	06
	%	6.7	63.3	20	10	–				
7. الأخذ بالحذر المهني أثناء قيامه بعملية التعرف على مخاطر الغش.	ت	04	25	01	–	–	4.10	0.403	مرتفع	04
	%	13.3	83.3	3.3	–	–				
8. توسيع نطاق عينة التدقيق عند احتمال وجود حالة غش في حسابات القوائم المالية.	ت	09	18	03	–	–	4.20	0.610	مرتفع	02
	%	30	60	10	–	–				
9. اتخاذ الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها خلال عملية التدقيق.	ت	01	26	02	01	–	3.90	0.481	مرتفع	05
	%	3.3	86.7	6.7	3.3	–				

المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
	3.92	0.318	مرتفع

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

من الجدول (17) الذي يتعلق بمحور " **تحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية**" يتضح أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الأول هو 3.92 والإنحراف المعياري 0.318 حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا بهدف تحديد درجة التأثير والتي كانت على مقياس مرتفع في مجموعها، حيث أظهرت نتائج المحور الأول المتعلق **بتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية**" أن هناك تأييد مرتفع من قبل أغلبية عينة الدراسة على أن **لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

كما يتبين من خلال الجدول السابق رقم (17):

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة (01) بمتوسط حسابي 4.70 مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع جدا حول عبارة "فهم طبيعة عمل المؤسسة قبل قيامه بعملية التدقيق"، وإنحراف معياري 0.466 ويعني عدم تشتت الإجابات؛
- في المرتبة الثانية جاءت العبارة (08) بمتوسط حسابي 4.20 مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "توسيع نطاق عينة التدقيق عند احتمال وجود حالة غش في حسابات القوائم المالية"، وإنحراف معياري 0.610 ويعني عدم تشتت الإجابات؛
- ثم في المرتبة الثالثة جاءت العبارتين (02) و(03) بمتوسط حسابي 4.17 لكل عبارة، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول العبارتين "العمل على تصميم وتوثيق برنامج تخطيط محكم وشامل يتضمن طبيعة وتوقيت إجراءات عملية التدقيق اللازمة"، وعبارة "الاعتماد والاطمئنان للخبرات السابقة بخصوص أمانة ونزاهة الإدارة"؛ وبإنحراف معياري بلغ 0.592 لكل عبارة مما يعني عدم تشتت في الإجابات حول العبارتين؛
- وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة (07) بمتوسط حسابي 4.10، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "الأخذ بالحذر المهني أثناء قيامه بعملية التعرف على مخاطر الغش"؛ وبإنحراف معياري بلغ 0.403 مما يعني عدم تشتت في الإجابات؛
- ثم في المرتبة الخامسة: جاءت العبارة (09) بمتوسط حسابي 3.90، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "اتخاذ الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها خلال عملية التدقيق"، وبإنحراف معياري 0.481 يعني عدم تشتت الإجابات؛
- وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة (06) بمتوسط حسابي 3.67، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة التسليم بوجود تحريفات جوهرية والحفاظ على نزعة الشك المهني طيلة أداء مهامه، وبإنحراف معياري 0.758 يعني ضعف تشتت الإجابات؛

- وتليها المرتبة السابعة جاءت العبارة (04) بمتوسط حسابي 3.60، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "دراسة العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤسسة والتي قد تخلق حافزا أو ضغوطا على الإدارة أو الآخرين لارتكاب الغش"، وبإنحراف معياري 0.621 يعني عدم تشتت الإجابات؛
- وأخيرا في المرتبة الثامنة جاءت العبارة (05) بمتوسط حسابي 2.87، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "مناقشة أعضاء الحوكمة الخاصة بالمؤسسة وإبداء رأيهم بشأن كيف وأين يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للتحريف"، وبإنحراف معياري 0.629 يعني عدم تشتت الإجابات.

مما سبق تم استنتاج أن العبارة الأولى التي حازت على المرتبة الأولى أقوى عبارة، حيث أنه يجب على محافظ الحسابات أن يكون على معرفة شاملة بطبيعة أعمال المؤسسة ونشاطها محل التدقيق وذلك قبيل عملية التدقيق حيث أن هذه الخطوة تمكن المحافظ من تحديد الإطار المعاملاتي والممارسات والأحداث التي يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية؛

أما بالنسبة للعبارة الخامسة التي حازت على المرتبة الأخيرة، وذلك راجع إلى أن محافظي الحسابات يهدفون إلى تقييم وتدقيق القوائم المالية بشكل سري ودقيق للإحالة دون قدرة أعضاء الحوكمة في التصرف السريع في إخفاء التجاوزات الغير مشروعة الحاصلة على مستوى القوائم المالية، ودون أي تدخل أو تأثير خارجي من أجل ضمان عدم تسرب أي معلومات حساسة قد تؤثر سلبا على النتائج المرجوة من عمليات التدقيق.

3.2. المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الثاني: "تقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الجدول رقم (18): توزيع توجهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني

العبارات	_	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى الاستجابة	الترتيب
1. الاستفسار عن تقييم الإدارة لمخاطر أن تكون القوائم المالية غير صحيحة أو محرفة بشكل جوهري بسبب الغش بما في ذلك طبيعة ومدى وتكرار هذه التقييمات.	ت	-	22	06	02	-	3.67	0.606	مرتفع	04
	%	-	73.3	20	6.7	-				
2. معرفة آلية الإدارة للتعرف على مخاطر الغش في المؤسسة والاستجابة لها.	ت	01	20		09	-	3.43	0.971	مرتفع	05
	%	3.3	66.7		30	-				
3. يولي أهمية للمدققين الداخليين للحصول على رأيهم	ت	02	22	02	03	01	3.70	0.877	مرتفع	03
	%	6.7	73.3	6.7	10	3.3				

فيما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي أو مشتبه أو متوقع أن يؤثر على المؤسسة.									
4. فهم كيفية إشراف المكلفين بالحوكمة على آليات الإدارة الخاصة بالتعرف على مخاطر الغش.	ت	-	13	12	04	01	3.23	0.817	متوسط	08
	%	-	43.3	40	13.3	3.3				
5. فهم أدوات الرقابة التي وضعتها الإدارة للتخفيف من المخاطر والقيام بإجراءاتها بشكل دوري.	ت	08	19	02	01	-	4.13	0.681	مرتفع	01
	%	26.7	63.3	6.7	3.3	-				
6. تقييم ما إذا كانت العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة قد تشير إلى وجود مخاطر بسبب الغش.	ت		10	18	02	-	3.27	0.583	متوسط	07
	%		33.3	60	6.7	-				
7. الاستعلام من الإدارة والأشخاص الآخرين داخل المؤسسة لتحديد ما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي.	ت	02	23	02	02	01	3.77	0.817	مرتفع	02
	%	6.7	76.7	6.7	6.7	3.3				
8. الاستفسار من الإدارة أو الموظفين فيما يخص آراءهم على الممارسات التجارية والسلوك الأخلاقي.	ت	05	10	07	07	01	3.37	1.129	متوسط	06
	%	16.7	33.3	23.3	23.3	3.3				
9. حضور الاجتماعات والاطلاع على محاضرها يساعد على فهم كيفية ممارسة المسؤولين بالحوكمة والإشراف على عمليات الإدارة.	ت	01	13	06	09	01	3.13	1.008	متوسط	09
	%	3.3	43.3	20	30	3.3				
10. تقييم ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر تشير إلى وجود خطر الغش.	ت	01	21	08	-	-	3.77	0.504	مرتفع	02
	%	3.3	70	26.7	-	-				

المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
	3.54	0.417	مرتفع

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

من الجدول (18) الذي يتعلق بمحور **تقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** يتضح أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الثاني هو 3.54 والإنحراف المعياري 0.417 حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا بهدف تحديد درجة التأثير والتي كانت على مقياس مرتفع في مجموعها، حيث أظهرت نتائج المحور الثاني المتعلق **بتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** " أن هناك تأييد مرتفع من قبل أغلبية عينة الدراسة على أن **لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

كما يتبين من خلال الجدول السابق رقم (18):

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة (05) بمتوسط حسابي 4.13 مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "فهم أدوات الرقابة التي وضعتها الإدارة للتخفيف من المخاطر والقيام بإجراءاتها بشكل دوري"، وإنحراف معياري 0.681 ويعني عدم تشتت الإجابات؛
- في المرتبة الثانية جاءت العبارتين (07) و(10) بمتوسط حسابي 3.77 لكل عبارة، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول العبارتين "الاستعلام من الإدارة والأشخاص الآخرين داخل المؤسسة لتحديد ما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي"، وعبارة "تقييم ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر تشير إلى وجود خطر الغش"؛ وبإنحراف معياري بلغ 0.817 و0.504 للعبارتين (07) و(10) على التوالي مما يعني عدم تشتت أو ضعف تشتت في الإجابات حول العبارتين؛
- ثم في المرتبة الثالثة جاءت العبارة (3) بمتوسط حسابي 3.70 مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "يولي أهمية للمدققين الداخليين للحصول على رأيهم فيما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي أو مشتبه أو متوقع أن يؤثر على المؤسسة"، وإنحراف معياري 0.877 ويعني تشتت نسبي الإجابات؛
- وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة (01) بمتوسط حسابي 3.67، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "الاستفسار عن تقييم الإدارة لمخاطر أن تكون القوائم المالية غير صحيحة أو محرفة بشكل جوهري بسبب الغش بما في ذلك طبيعة ومدى وتكرار هذه التقييمات"؛ وبإنحراف معياري بلغ 0.606 مما يعني عدم تشتت في الإجابات؛
- ثم في المرتبة الخامسة جاءت العبارة (02) بمتوسط حسابي 3.43، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "معرفة آلية الإدارة للتعرف على مخاطر الغش في المؤسسة والاستجابة لها"، وبإنحراف معياري 0.971 يعني تشتت نسبي الإجابات؛

- وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة (08) بمتوسط حسابي 3.37، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة الاستفسار من "الإدارة أو الموظفين فيما يخص آراءهم على الممارسات التجارية والسلوك الأخلاقي"، وبإنحراف معياري 1.129 يعني تشتت الإجابات؛
- وتليها المرتبة السابعة جاءت العبارة (06) بمتوسط حسابي 3.27، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "تقييم ما إذا كانت العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة قد تشير إلى وجود مخاطر بسبب الغش"، وبإنحراف معياري 0.583 يعني عدم تشتت الإجابات؛
- ثم تليها في المرتبة الثامنة العبارة (04) بمتوسط حسابي 3.23، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "فهم كيفية إشراف المكلفين بالحوكمة على آليات الإدارة الخاصة بالتعرف على مخاطر الغش"، وبإنحراف معياري 0.817 يعني ضعف تشتت الإجابات؛
- وأخيرا في المرتبة التاسعة جاءت العبارة (09) بمتوسط حسابي 3.13، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "حضور الاجتماعات والاطلاع على محاضرها يساعد على فهم كيفية ممارسة المسؤولين بالحوكمة والإشراف على عمليات الإدارة"، وبإنحراف معياري 1.008 يعني تشتت الإجابات.

مما سبق تم استنتاج أن العبارة الخامسة التي حازت على المرتبة الأولى هي الأقوى من بين العبارات، وهذا دليل على أن من بين أهم الإجراءات والعوامل التي تساعد محافظ الحسابات في التقييم الأمثل لمخاطر التحريفات الجوهرية هي تفقد أدوات الرقابة بما فيها نظام الرقابة الداخلية والتعمق في فهم محتويات هذا النظام وسيرورة عمله، وإذا ما كانت المؤسسة تتبع ارشادات هذا النظام.

أما بالنسبة للعبارة التاسعة التي حازت على المرتبة الأخيرة وهي الأضعف من بين العبارات، وهذا دليل على أن محافظ الحسابات لا يقوم بحضور الاجتماعات والإطلاع على محاضرها أو بالأحرى جميعها، نظرا لضيق الوقت وانشغاله بإجراءات أخرى تساعده على اكتشاف وتقييم المخاطر الجوهرية، ولكن هذا لا يمنع حضوره اجتماع أو اثنين لفهم كيفية إشراف المكلفين بالحوكمة على عمليات المؤسسة.

3.3. المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الثالث: "الإستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

الجدول رقم (19): توزيع توجهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث

العبارات	_	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
1. تعيين فريق العمل والإشراف عليهم مع مراعاة كفاءتهم وقدرتهم على الالتزام بالمسؤوليات المخولة إليهم.	ت	07	16	07		-	4.00	0.695	مرتفع	02
	%	23.3	53.3	23.3		-				

2. تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة قد يكون مؤشرا على وجود تقرير مالي مغشوش.	ت	01	13	14	02	-	3.43	0.679	مرتفع	06
	%	3.3	43.3	46.7	6.7	-				
3. اختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق بشكل مفاجئ.	ت	03	06	07	14	-	2.93	1.048	متوسط	09
	%	10	20	23.3	46.7	-				
4. تكييف إجراءات التدقيق عن طريق تصميم إجراءات تدقيق إضافية.	ت	10	18	02		-	4.27	0.583	مرتفع جدا	01
	%	33.3	60	6.7		-				
5. الأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على ارتكاب الغش بسبب قدرتها على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مغشوشة.	ت	02	18	05	05	-	3.57	0.858	مرتفع	05
	%	6.7	60	16.7	16.7	-				
6. إذا كان للتحريفات بسبب الغش تأثير جوهري على القوائم المالية فإنه عليه تنفيذ تعديل إجراءات التدقيق أو تصميم إجراءات إضافية لتبديد شكوكه.	ت	05	22	03	-	-	3.57	0.858	مرتفع	05
	%	16.7	73.3	10	-	-				
7. الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة والمكلفين حول مسؤولياتهم عن تصميم نظام رقابة داخلية وتنفيذه والحفاظ عليه لمنع واكتشاف الغش.	ت	03	23	02	02	-	3.90	0.662	مرتفع	03
	%	10	76.7	6.7	6.7	-				
8. الإفصاح عن الحقائق التي تشير إلى وجود حالة غش في الوقت المناسب إلى المستوى المناسب من الإدارة.	ت	-	16	05	08	01	3.20	0.961	متوسط	07
	%	-	53.3	16.7	26.7	3.3				
9. إبلاغ المكلفين بالحوكمة عند اشتباهه حالة غش	ت	01	08	15	05	01	3.10	0.845	متوسط	08
	%	3.3	26.7	50	16.7	3.3				

شـــمل الإدارة فـــي الوقـــت المناسب.									
10. عنـــد اكتشـــافه لحالـــة غـش، يقـوم بتحديـد مـا إذا كانـت القـوانين أو التنظيمـات المعمـول بهـا تفـرض عليـه تقـديم تقريـر إلـى السـلطات المختصة خارج المؤسسة.	ت	04	18	07	01	-	3.83	0.699	مرتفع	04
	%	13.3	60	23.3	3.3	-				
المحور الثالث	المتوسط حسابي		الانحراف معياري		مستوى الاستجابة					
	3.58		0.422		مرتفع					

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

من الجدول (19) الذي يتعلق بمحور **الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات و دورها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** يتضح أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الثالث هو 3.58 والإنحراف المعياري 0.442 حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا بهدف تحديد درجة التأثير والتي كانت على مقياس مرتفع في مجموعها، حيث أظهرت نتائج المحور الثالث المتعلق **بالإستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية** " أن هناك تأييد مرتفع من قبل أغلبية عينة الدراسة على أن **الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات لها دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

كما يتبين من خلال الجدول السابق رقم (19):

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة (04) بمتوسط حسابي 4.27 مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع جدا حول عبارة "تكييف إجراءات التدقيق عن طريق تصميم إجراءات تدقيق إضافية"، وإنحراف معياري 0.583 ويعني عدم تشتت الإجابات؛
- في المرتبة الثانية جاءت العبارة (01) بمتوسط حسابي 4.00، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "تعيين فريق العمل والإشراف عليهم مع مراعاة كفاءتهم وقدرتهم على الالتزام بالمسؤوليات المخولة إليهم"، وبإنحراف معياري 0.6995 يعني عدم تشتت الإجابات؛
- ثم في المرتبة الثالثة جاءت العبارة (07) بمتوسط حسابي 3.90 مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة والمكلفين حول مسؤولياتهم عن تصميم نظام رقابة داخلية وتنفيذه والحفاظ عليه لمنع واكتشاف الغش"، وإنحراف معياري 0.662 ويعني عدم تشتت الإجابات؛
- وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة (10) بمتوسط حسابي 3.83، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة عند "اكتشافه لحالة غش يقوم بتحديد ما إذا كانت القوانين أو التنظيمات المعمول بها تفرض عليه تقديم

تقرير إلى السلطات المختصة خارج المؤسسة"؛ وبإنحراف معياري بلغ 0.699 مما يعني عدم تشتت في الإجابات؛

- ثم في المرتبة الخامسة جاءت العبارتين (05) و(06) بمتوسط حسابي 3.57 لكل عبارة، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول العبارتين "الأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على ارتكاب الغش بسبب قدرتها على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مغشوشة"، وعبارة "إذا كان للتحريفات بسبب الغش تأثير جوهري على القوائم المالية فإنه عليه تنفيذ تعديل إجراءات التدقيق أو تصميم إجراءات إضافية لتبديد شكوكه"؛ وبإنحراف معياري بلغ 0.858 لكل عبارة مما يعني ضعف تشتت في الإجابات حول العبارتين؛
- وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة (02) بمتوسط حسابي 3.43، مما يعني أن مستوى الإستجابة مرتفع حول عبارة "تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة قد يكون مؤشرا على وجود تقرير مالي مغشوش"، وبإنحراف معياري 0.679 يعني تشتت الإجابات؛
- وتليها المرتبة السابعة جاءت العبارة (08) بمتوسط حسابي 3.20، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "الإفصاح عن الحقائق التي تشير إلى وجود حالة غش في الوقت المناسب إلى المستوى المناسب من الإدارة"، وبإنحراف معياري 0.961 يعني ضعف تشتت الإجابات؛
- ثم تليها في المرتبة الثامنة العبارة (09) بمتوسط حسابي 3.10، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "إبلاغ المكلفين بالحوكمة عند اشتباهه حالة غش تشمل الإدارة في الوقت المناسب"، وبإنحراف معياري 0.845 يعني ضعف تشتت الإجابات؛
- وأخيرا في المرتبة التاسعة جاءت العبارة (03) بمتوسط حسابي 2.93، مما يعني أن مستوى الإستجابة متوسط حول عبارة "اختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق بشكل مفاجئ"، وبإنحراف معياري 1.048 يعني تشتت الإجابات.

مما سبق تم استنتاج أن العبارة الرابعة التي حازت على المرتبة الأولى هي الأقوى من بين العبارات، وهذا دليل على أن محافظ الحسابات يجب عليه تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية أو تكميلية من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها بغية معالجة التحريفات الجوهرية المرتكبة من طرف الإدارة والتي تستجيب لمخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش، وتقديم الأدلة اللازمة لعملية التدقيق حيث يجب عليه الأخذ بعين الإعتبار العديد من العوامل عند الاستجابة للمخاطر الجوهرية كوجود نظام رقابة داخلي محكم أو كقدرة الإدارة على إرتكاب الغش والأخطاء أو إعداد قوائم مالية مغشوشة.

أما بالنسبة للعبارة الثالثة فقد حازت على المرتبة التاسعة، وهذا حسب أغلب آراء أفراد العينة الذين يعتقدون أنه عند الاستجابة للمخاطر الجوهرية ليس بالضرورة أن يقوم محافظ الحسابات باختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق بشكل مفاجئ، وذلك راجع إلى تمتع المحافظ بالخبرة الكافية التي تمكنه من اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية مما يجعله يستغني على إضفاء عنصر المفاجأة في إجراءات التدقيق.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

في هذا المطلب سيتم اختبار صحة الفرضيات واثباتها، حيث أن اختبار الفرضيات يمثل القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار بشأن قبولها أو رفضها. ويكون ذلك عن طريق استخدام اختبار الفرضية للعينة الواحدة **T-test one sample** عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، حيث:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، والمتوسط الحسابي من بيانات العينة أكبر من المتوسط المحتمل (3)، ومستوى الدلالة المحسوب (sig) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، فإنه سيتم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1.
- إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية، والمتوسط الحسابي من بيانات العينة أقل من المتوسط المحتمل (3)، ومستوى الدلالة المحسوب (sig) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، فإنه سيتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالمحور الأول

بعد تحليل نتائج المحور الأول وجب التأكد من صحتها باستخدام t-test one sample والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

الفرضية العدمية H_0: ليس لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛

الفرضية البديلة H_1: نعم لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الجدول رقم (20): إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	درجة حرية	قيمة t الجدولية	القرار
الفرضية الأولى	**3.92**	**0.318**	**15.964**	**0,000**	**29**	**1.699**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (20) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.92، أكبر من المتوسط الفرضي أو المتوسط الحسابي المفترض 03، بينما بلغت قيمة T المحسوبة 15.964 وهي أكبر بكثير من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.699، وعليه فإن مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الأول يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن: **لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني

بعد تحليل نتائج المحور الثاني وجب التأكد من صحتها باستخدام t-test one sample والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

الفرضية العدمية H_0: ليس لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛

الفرضية البديلة H_1: نعم لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الجدول رقم (21): إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	درجة حرية	قيمة t الجدولية	القرار
الفرضية الثانية	**3.54**	**0.417**	**7.172**	**0,000**	**29**	**1.699**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (21) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.54، أكبر من المتوسط الفرضي أو المتوسط الحسابي المفترض 03، بينما بلغت قيمة T المحسوبة 7.172 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.699، وعليه فإن مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الثاني يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن: **لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث**

بعد تحليل نتائج المحور الثالث وجب التأكد من صحتها باستخدام t-test one sample والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

الفرضية العدمية H_0: ليس للاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية؛

الفرضية البديلة H_1: الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات لها دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الجدول رقم (22): إختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	درجة حرية	قيمة t الجدولية	القرار
الفرضية الثالثة	**3.58**	**0.422**	**9.504**	**0,000**	**29**	**1.699**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (22) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.58، أكبر من المتوسط الفرضي أو المتوسط الحسابي المحتمل 3، بينما بلغت قيمة T المحسوبة 9.504 وهي أكبر من قيمةt الجدولية والتي تساوي 1.699، وعليه فإن مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الثالث يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن: **للإستجابة لمخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

4. اختبار الفرضية الرئيسية

بعد تحليل نتائج المحاور الثلاث وجب التأكد من صحة الفرضية الرئيسية باستخدام t-test one sample والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

الفرضية العدميةH_0: ليس لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والاخطاء في القوائم المالية؛

الفرضية البديلةH_1: لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الجدول رقم (23): اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	درجة حرية	قيمة t الجدولية	القرار
الفرضية الثالثة	**3.70**	**0.241**	**15.936**	**0.000**	**29**	**1.699**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Spss v25.

يوضح الجدول رقم (23) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.70 أكبر من المتوسط الفرضي أو المتوسط الحسابي المفترض 03، بينما بلغت قيمة T المحسوبة 15.936 وهي أكبر من قيمة tالجدولية والتي تساوي 1.699، وعليه فإن مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الأول يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن: **لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.**

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

بعد اختبار قيمة T عند مستوى الدلالة (0.05)، والحصول على النتائج التي تثبت صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية وتحليلها وجب مناقشتها؛

وبناءا على ما سبق يتضح أن الفرضية الرئيسية القائلة بأن " لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية" تحققت وهي صحيحة، الأمر الذي يدل على أن لمحافظ الحسابات دور يكمن من خلال إبداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية وشرعية مخرجات المؤسسات الاقتصادية ألا وهي القوائم المالية وكذا المصادقة على هذه الأخيرة، كما يقوم بتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الموجودة في هذه القوائم وكذا الاستجابة لها والتي بدورها تقوم بتحفيز دور محافظ الحسابات في الحد من الغش و الأخطاء في القوائم المالية وهذا استنادا لما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 240.

هذا ويتضح أيضا أن الفرضية الفرعية الأولى القائلة بأن " لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية"، والفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن " لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية"، والفرضية الفرعية الثالثة القائلة بأن " الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية " جميعها صحيحة، حيث أن محافظ الحسابات يقوم بتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية من أجل تعيين واكتشاف أساليب الغش وأنواع الأخطاء المحتملة والمصادر المتوقعة لهذه الممارسات، بالإضافة إلى قيامه بالإجراءات المناسبة والتي تمكنه من الاستجابة لهذا التقييم استنادا على مبادئ أساسية محددة في معايير العمل الميداني، كما نص معيار التدقيق الدولي 240 أنه عند قيام محافظ الحسابات بالتعرف على طبيعة أعمال المؤسسة محل التدقيق فإن عليه أن يقيم مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات والمعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات المقدمة في الملاحق التوضيحية للمؤسسات والتي من المحتمل أن تنطوي على خطر الغش، كذلك يجب على المحافظ أن يقوم بفهم آلية الإدارة في ما اذا كانت تقوم بالتعرف على مخاطر الغش والاستجابة لها، وقد نص أيضا المعيار 240 على أنه يجب على محافظ الحسابات تعيين فريق عملية التدقيق والاشراف عليهم مع مراعاة كفاءتهم وقدرتهم على الالتزام بالمسؤوليات المخولة إليهم، وكذا مناقشتهم حول كيفية تعرض القوائم المالية لهذه التحريفات الجوهرية، ويكون الغرض من ذلك هو أن كل عضو في الفريق يدرك المخاطر التي يمكن أن توجد في هذه القوائم والتي قاموا بإنجازها، وبالتالي فإن كل ما سبق يساعد المحافظ من اكتشاف المخاطر الجوهرية بسبب الغش وكذا الحد منها.

خلاصة الفصل الثاني

اعتمادا على ما تم تقديمه في الجانب النظري من موضوع الدراسة، وما تم اسقاطه على الجانب التطبيقي المتمثل في الاستبيان، وبعد أن تم معالجته وتحليل نتائجه باستخدام كل الأدوات الإحصائية المتاحة؛ إضافة إلى اختبار فرضياته، تم استخلاص بعض النتائج أهمها: أن أغلب ممارسي مهنة محافظ الحسابات رجال، أما النساء فهن قلة قليلة مقارنة بالرجال، وهذا يمثل سيطرة الرجال على المهنة؛ كما أنهم كبار في السن وهذا يمثل عدم لجوء الشباب لممارسة هذه المهنة؛ أغلب آراء محافظي الحسابات أنهم لا يعتمدون ولا يثقون بالمدققين الداخليين خاصة عند البدء بقيامهم بعملية التدقيق؛ من خلال آراء محافظي الحسابات وكذلك أساتذة التخصص أن المؤسسات الأكثر عرضة لعمليات الغش هي المؤسسات الخاصة وهذا راجع لتهربهم من دفع الضرائب، وبالتالي فإن أنواع الغش الأكثر انتشاراً في بيئة التدقيق الجزائرية هو الغش الضريبي؛ عمليات التدقيق الحالية بالجزائر لا تساهم في الحد من عمليات الغش في القوائم المالية من وجهة نظر معظم عينة الدراسة؛ يقوم محافظ الحسابات بتطبيق مضمون معيار التدقيق الدولي 240 وهذا ما يساعده في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الخاتمة

تعتبر عملية تدقيق القوائم المالية من أصعب العمليات التي يقوم بها محافظ الحسابات إذ يجب أن يكون ذو خبرة وكفاءة مهنية عالية، كما يجب أن يتمتع بالاستقلالية والموضوعية، حيث أن كل هذه العوامل تعينه على ممارسة مهنته بكل سهولة ومرونة، وبالتالي تمكنه من الحد من عمليات الغش والأخطاء في القوائم المالية والتصدي لها، كذلك أصبح لمحافظ الحسابات دورا أساسيا خاصة في تطبيق المعايير المحاسبية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية، حيث يتمثل دوره في إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية معيار التدقيق الدولي رقم 240 في اكتشاف ومنع المخاطر الجوهرية بسبب الغش في هذه القوائم.

ومن خلال تناول موضوع الدراسة المكرّس للوقوف على "دور محافظ الحسابات في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية"، والالمام بجميع حيثياته في الفصل النظري، و الجمع بين هذا الأخير مع الفصل التطبيقي الذي جاء عبارة عن استبيان من أجل تقصي آراء عينة من المهنيين وأساتذة جامعيين، وتدعيمه بالدراسة الإحصائية، هذا وبغرض معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في ما إذا كان لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية أم لا، والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة مع تأكيد الفرضيات، فقد ختمت هذه الدراسة بالحصول على جملة من النتائج والتوصيات القيّمة لإثراء الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة: بعد ما تم عرضه ضمن الأدبيات النظرية والدراسة الميدانية تم استخلاص عدة نتائج تم تقسيمها على النحو التالي:

1. **نتائج الجانب النظري:** وتتمثل في:

- محافظ الحسابات شخص مستقل وذو كفاءة مهنية عالية يقوم بإبداء رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية للمؤسسات حتى يتسنى لها توجيه قراراتها في البيئة المحاسبية؛
- تلعب كفاءة والتزام محافظ الحسابات بالقانون 01/10 في الكشف عن ممارسات الغش والأخطاء في القوائم المالية؛
- القوائم المالية تمثل الركيزة الأساسية للمؤسسة بالإضافة إلى أنها تعطي الصورة الحقيقة لوضعيتها المالية؛
- لمحافظ الحسابات تأثير على مستخدمي القوائم المالية لاسيما المسيرين وأعضاء الحوكمة؛
- الغرض من معيار التدقيق الدولي رقم240 هو وضع معايير وتوفير ارشادات حول مسؤولية الغش عند القيام بعملية التدقيق.

2. نتائج الجانب التطبيقي: وتتمثل في:

- تعتبر مخاطر التحريفات الجوهرية من أهم العوامل التي يجب على محافظ الحسابات مراعاتها عند إصدار تقريره النهائي؛
- يولي محافظ الحسابات أهمية نسبية لمضمون معيار التدقيق الدولي رقم 240 حيث أن تطبيقه للإجراءات المنصوص عليها في هذا المعيار ليست مطلقة؛
- يمكن لمحافظ الحسابات السيطرة على مخاطر التحريفات الجوهرية من خلال تصميم إجراءات فعالة وحسن تطبيقها، كما يجب عليه متابعة تنفيذ كل التوصيات التي قدمها من طرف الإدارة؛
- بالاعتماد على آراء محافظي الحسابات تبين عدم أخذهم بمعايير التدقيق الدولية بعين الاعتبار وغياب تطبيق بعض المعايير الجزائرية، إلا أنهم أكدوا اعتمادهم على النظام المحاسبي المالي SCF وتطبيقه بحذافيره؛
- يقوم محافظ الحسابات بالتعرف على طبيعة أعمال المؤسسة ونشاطها وأيضا مناقشة أعضاء فريق عملية التدقيق حول المخاطر الجوهرية بسبب الغش وذلك من أجل محاربتها والحد منها؛
- دور محافظ الحسابات يكمن في فحص القوائم المالية للمؤسسة للتأكد من تطبيقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل سليم، وإعداد تقرير يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول مدى صحة هذه القوائم؛

ومن خلال الدراسة الميدانية وبعد تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها تم اثبات صحة الفرضيات الفرعية وكذا صحة الفرضية الرئيسية، حيث:

- أكدت الدراسة على اثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة بأن " لتحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية"؛
- أكدت الدراسة على اثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن" لتقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية"؛
- أكدت الدراسة على اثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة القائلة بأن " للإستجابة إلى مخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية".

وبالتالي بعد اثبات صحة الفرضيات الفرعية تم أيضا إثبات صحة الفرضية الرئيسية كالآتي:

"لمحافظ الحسابات دور في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية."

ثالثا: توصيات الدراسة: على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها تم اقتراح بعض التوصيات التي من الممكن أن تعالج بعض الفجوات، أهمها:

- ضرورة الالتزام بكل معايير التدقيق الدولية والجزائرية من طرف محافظي الحسابات وتطبيق مضمونها وهذا لتسهيل عملية التدقيق ومحاربة جميع أشكال الغش والأخطاء وكل المخالفات التي تقوم بها المؤسسات العامة والخاصة؛
- ضرورة ممارسة الشك المهني والاحتياط بالحذر المهني وبذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق أغراض التدقيق؛
- ضرورة التزام محافظ الحسابات بالسعي الدائم نحو تطوير الأداء من خلال المشاركة في المحاضرات والندوات العلمية المتخصصة التي تواكب كل جديد؛
- ضرورة توسيع مسؤوليات محافظ الحسابات في اكتشاف مخاطر التدقيق؛
- ضرورة إنشاء لجان تدقيق على مستوى المؤسسات الاقتصادية لتسهيل مهمة محافظ الحسابات؛
- ضرورة الإستفادة من حالات الغش المكتشفة والقيام بدراستها والتعرف على الأساليب المستخدمة، ومن ثم وضع إجراءات لتفاديها مرة أخرى.

رابعا: آفاق الدراسة: في ختام هذه الدراسة وللمزيد من البحث ومعالجة الإشكاليات المستقبلية في هذا المجال تم اقتراح بعض الآفاق لدراستها في المستقبل أهمها:

- آلية محافظ الحسابات في التصدي لحالات الغش في المؤسسات الاقتصادية؛
- أهمية التدقيق الخارجي وتأثيره على جودة القوائم المالية؛
- مدى تطبيق المهنيين لمعايير التدقيق الدولية في الجزائر؛
- فعالية محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إيهاب نظمي، هاني العرب، **تدقيق الحسابات " الإطار النظري "**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
2. خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، دار اثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، 2008.
3. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
4. عاطف زاهرة، توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5. عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2010.
6. عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية (التسويات الجردية والافصاح المحاسبي)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2010.
7. فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، 1999.
8. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **مقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر 2001.
9. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2007.
10. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، الطبعة الخامسة، الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
11. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية (الاستثمار، التمويل، التحويل المالي، الأسواق المالية الدولية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
12. مؤيد عبد الرحمن الدميري، حسن محمد سلامة، **اساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2013.
13. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000.

ب. الأطروحات والمذكرات:

- **أطروحات الدكتوراه:**

1. تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2006.
2. سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من تأثيرها على جودة المعلومات المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر،2018،2019.
3. عبد الكريم شناي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015،2016.
4. قريتلي محمد، **فعالية التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من الغش والتلاعب**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أدرار،2021،2022.

- **رسائل الماجستير:**

1. شيرين مصطفى لحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

ت. المجلات والمقالات:

1. إسماعيل سبتي، عباس فرحات، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش و أخطاء القوائم المالية–دراسة عينة عن محافظي الحسابات–**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد26، العدد04، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2018.
2. زينب حجاج، **مهنة محافظ الحسابات كآلية لمحاربة المخالفات–دراسة حالة في مؤسسة خاصة عمومية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد10، جامعة البليدة2، الجزائر، 2016.
3. عبد الباسط مداح، يحي سعيدي، **مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية–دراسة ميدانية بالجزائر–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
4. مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، جامعة البليدة، الجزائر، 2012.

ث. التقارير والنشرات الصادرة عن الهيئات والمنظمات:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية**، معيار التدقيق الدولي 240.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، معيار التدقيق الدولي 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق)، 2003.

ج. القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، **الذي يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، الصادر في 11 جويلية 2010.
2. القانون رقم07-11، المؤرخ في25 نوفمبر2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد19، الصادر في 25 مارس 2009.
3. القانون رقم07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، الصادر في 25 نوفمبر2007.
4. **القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المادة715 مكرر4، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

ح. **المطبوعات:**

1. بن قارة إيمان، **مطبوعة معايير الدولية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، تخصص تدقيق ومحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020،2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Philmore Alleyne, Michael Howard, An exploratory study of auditor's responsibility for fraud detection in barbados, University of the West indies, April 2005.
2. Dan stirbus, Maria Moraru, Nicoleta Farcane, Rodica Blidisel and Adina Popa, Fraud and Error: Auditors Responsibility levels, University of Apulensis, 2009.

ثالثا: مراجع الانترنيت

1. مقال من موقع الانترنيت،httpM//linktsys/co
2. موقع من الانترنيت-https://www.questionpro.com/blog/ar/what-is-a-servey-questionnaire

3. موقع من الانترنيت.https://mobt3ath.com

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تهدف هذه الاستمارة إلى دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات حول موضوع "**دور محافظ الحسابات في الحد من الغش في القوائم المالية**" وذلك كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الماستر في مجال المحاسبة والتدقيق في جامعة سكيكدة، لذلك نرجو منكم التفضل والاطلاع على هذه الاستمارة والإجابة على أسئلتها بكل موضوعية من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل، ونحيطكم علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم ستظل في كنف الحماية ولن تستخدم إلا لأغراض علمية.

ولكم جزيل الشكر مسبقا

الطالبتين:

بوكروش ريم

جمعون روجينا

تحت إشراف الأستاذة:

د. قواسمية هبة

السنة الجامعية: 2023- 2024

الرجاء وضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 35 سنة ☐ من 35 – 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3- المؤهل العلمي:

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- التخصص العلمي:

دراسات محاسبية ☐ مالية المؤسسة ☐ تدقيق محاسبي ☐ اقتصاد مالي ☐

5- الوظيفة:

خبير محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ أستاذ أكاديمي ☐

6- عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

7- من واقع تجربتك كمحافظ حسابات أو كأستاذ(ة) أكاديمي، أي من المؤسسات التالية تعتقد أنها أكثر عرضة لعمليات الغش:

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي، التجاري والخدمي ☐
- المؤسسات الخاصة ☐

8- من واقع تجربتك كمحافظ حسابات أو كأستاذ(ة) أكاديمي، ما هي أكثر أنواع الغش انتشارا في بيئة التدقيق الجزائرية:

- الغش الضريبي ☐
- اختلاس ممتلكات المؤسسة ☐
- التلاعب بالقوائم المالية ☐

9- هل تعتقد أن عمليات التدقيق الحالية بالجزائر تتمتع بالفاعلية وتساهم في الحد من عمليات الغش في القوائم المالية؟

نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني: محاور استبيان الدراسة

الرجاء وضع علامة (×) أمام الإجابة المتوافقة مع وجهة نظركم وخبرتكم المهنية.

المحور الأول: تحديد المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يقوم محافظ الحسابات عند تحديد مخاطر الغش في القوائم المالية بمجموعة من الإجراءات:						
1	فهم طبيعة عمل المؤسسة قبل قيامه بعملية التدقيق.					
2	العمل على تصميم وتوثيق برنامج تخطيط محكم وشامل يتضمن طبيعة وتوقيت إجراءات عملية التدقيق اللازمة.					
3	الاعتماد والاطمئنان للخبرات السابقة بخصوص أمانة ونزاهة الإدارة.					
4	دراسة العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤسسة والتي قد تخلق حافزا أو ضغوطا على الإدارة أو الآخرين لارتكاب الغش.					
5	مناقشة أعضاء الحوكمة الخاصة بالمؤسسة وإبداء رأيهم بشأن كيف وأين يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للتحريف.					
6	التسليم بوجود تحريفات جوهرية والحفاظ على نزعة الشك المهني طيلة أداء مهامه.					
7	الأخذ بالحذر المهني أثناء قيامه بعملية التعرف على مخاطر الغش.					
8	توسيع نطاق عينة التدقيق عند احتمال وجود حالة غش في حسابات القوائم المالية.					
9	اتخاذ الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها خلال عملية التدقيق.					

المحور الثاني: تقييم المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودوره في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يقوم محافظ الحسابات عند تقييم مخاطر الغش في القوائم المالية بمجموعة من الإجراءات:						
1	الاستفسار عن تقييم الإدارة لمخاطر أن تكون القوائم المالية غير صحيحة أو محرفة بشكل جوهري بسبب الغش بما في ذلك طبيعة ومدى وتكرار هذه التقييمات.					
2	معرفة آلية الإدارة للتعرف على مخاطر الغش في المؤسسة والاستجابة لها.					
3	يولي أهمية للمدققين الداخليين للحصول على رأيهم فيما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي أو مشتبه أو متوقع أن يؤثر على المؤسسة.					
4	فهم كيفية إشراف المكلفين بالحوكمة على آليات الإدارة الخاصة بالتعرف على مخاطر الغش.					
5	فهم أدوات الرقابة التي وضعتها الإدارة للتخفيف من المخاطر والقيام بإجراءاتها بشكل دوري.					
6	تقييم ما إذا كانت العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة قد تشير إلى وجود مخاطر بسبب الغش.					
7	الاستعلام من الإدارة والأشخاص الآخرين داخل المؤسسة لتحديد ما إذا كانوا على علم بأي غش فعلي.					
8	الاستفسار من الإدارة أو الموظفين فيما يخص آراءهم على الممارسات التجارية والسلوك الأخلاقي.					
9	حضور الاجتماعات والاطلاع على محاضرها يساعد على فهم كيفية ممارسة المسؤولين بالحوكمة والإشراف على عمليات الإدارة.					
10	تقييم ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر تشير إلى وجود خطر الغش.					

المحور الثالث: الاستجابة إلى المخاطر الجوهرية من طرف محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والأخطاء في القوائم المالية.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
عند الاستجابة لمخاطر الغش في القوائم المالية يجب على محافظ الحسابات:						
1	تعيين فريق العمل والإشراف عليهم مع مراعاة كفاءتهم وقدرتهم على الالتزام بالمسؤوليات المخولة إليهم.					
2	تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة قد يكون مؤشرا على وجود تقرير مالي مغشوش.					
3	اختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق بشكل مفاجئ.					
4	تكييف إجراءات التدقيق عن طريق تصميم إجراءات تدقيق إضافية.					
5	الأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على ارتكاب الغش بسبب قدرتها على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مغشوشة.					
6	إذا كان للتحريفات بسبب الغش تأثير جوهري على القوائم المالية فإنه عليه تنفيذ تعديل إجراءات التدقيق أو تصميم إجراءات إضافية لتبديد شكوكه.					
7	الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة والمكلفين حول مسؤولياتهم عن تصميم نظام رقابة داخلية وتنفيذه والحفاظ عليه لمنع واكتشاف الغش.					
8	الإفصاح عن الحقائق التي تشير إلى وجود حالة غش في الوقت المناسب إلى المستوى المناسب من الإدارة من أجل إعلام الأشخاص الرئيسيين المسؤولين عن منع واكتشاف الغش.					
9	إبلاغ المكلفين بالحوكمة عند اشتباهه حالة غش تشمل الإدارة في الوقت المناسب.					
10	عند اكتشافه لحالة غش، يقوم بتحديد ما إذا كانت القوانين أو التنظيمات المعمول بها تفرض عليه تقديم تقرير إلى السلطات المختصة خارج المؤسسة.					

الملحق رقم 02: مخرجات Spss

Corrélations

		محور1	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9
محور1	Corrélation de Pearson	1	,523**	,450*	,795**	,684**	,582**	,407*	,116	,724**	,627**
	Sig. (bilatérale)		,003	,013	,000	,000	,001	,026	,540	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z1	Corrélation de Pearson	,523**	1	,562**	,312	,524**	-,024	,000	-,386*	,218	,477**
	Sig. (bilatérale)	,003		,001	,093	,003	,902	1,000	,035	,247	,008
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z2	Corrélation de Pearson	,450*	,562**	1	,311	,375*	-,031	-,256	-,072	,286	,182
	Sig. (bilatérale)	,013	,001		,094	,041	,871	,172	,704	,125	,336
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z3	Corrélation de Pearson	,795**	,312	,311	1	,375*	,247	,282	-,072	,954**	,424*
	Sig. (bilatérale)	,000	,093	,094		,041	,188	,132	,704	,000	,020
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z4	Corrélation de Pearson	,684**	,524**	,375*	,375*	1	,477**	,000	-,110	,400*	,323
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,041	,041		,008	1,000	,562	,028	,081
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z5	Corrélation de Pearson	,582**	-,024	-,031	,247	,477**	1	,265	,327	,252	,297
	Sig. (bilatérale)	,001	,902	,871	,188	,008		,157	,078	,180	,111
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z6	Corrélation de Pearson	,407*	,000	-,256	,282	,000	,265	1	,113	,149	,189
	Sig. (bilatérale)	,026	1,000	,172	,132	1,000	,157		,552	,432	,316
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Z7	Corrélation de Pearson	,116	-,386*	-,072	-,072	-,110	,327	,113	1	-,084	,053
	Sig. (bilatérale)	,540	,035	,704	,704	,562	,078	,552		,658	,779
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z8	Corrélation de Pearson	,724**	,218	,286	,954**	,400*	,252	,149	-,084	1	,306
	Sig. (bilatérale)	,000	,247	,125	,000	,028	,180	,432	,658		,100
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Z9	Corrélation de Pearson	,627**	,477**	,182	,424*	,323	,297	,189	,053	,306	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,008	,336	,020	,081	,111	,316	,779	,100	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		محور2	S1	S2	S3	S4	S5	S6	S7	S8	S9	S10
محور2	Corrélation de Pearson	1	,350	,399*	,529**	,674**	,438*	,315	,811**	,716**	,583**	,037
	Sig. (bilatérale)		,058	,029	,003	,000	,015	,090	,000	,000	,001	,845
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S1	Corrélation de Pearson	,350	1	-,332	,324	,441*	-,222	,357	,325	,235	-,038	-,038
	Sig. (bilatérale)	,058		,073	,081	,015	,237	,052	,080	,211	,844	,844
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S2	Corrélation de Pearson	,399*	-,332	1	-,085	,042	,431*	-,272	,306	,070	,538**	-,139
	Sig. (bilatérale)	,029	,073		,655	,826	,018	,146	,101	,712	,002	,465
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S3	Corrélation de Pearson	,529**	,324	-,085	1	,342	,012	,162	,525**	,428*	,008	-,164

	Sig. (bilatérale)	,003	,081	,655		,065	,952	,393	,003	,018	,967	,387
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S4	Corrélation de Pearson	,674**	,441*	,042	,342	1	,252	,444*	,601**	,353	,170	-,198
	Sig. (bilatérale)	,000	,015	,826	,065		,179	,014	,000	,056	,368	,294
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S5	Corrélation de Pearson	,438*	-,222	,431*	,012	,252	1	-,266	,429*	,158	,224	,094
	Sig. (bilatérale)	,015	,237	,018	,952	,179		,155	,018	,403	,234	,622
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S6	Corrélation de Pearson	,315	,357	-,272	,162	,444*	-,266	1	,135	,161	,113	,102
	Sig. (bilatérale)	,090	,052	,146	,393	,014	,155		,477	,397	,551	,593
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S7	Corrélation de Pearson	,811**	,325	,306	,525**	,601**	,429*	,135	1	,470**	,248	-,053
	Sig. (bilatérale)	,000	,080	,101	,003	,000	,018	,477		,009	,186	,781
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S8	Corrélation de Pearson	,716**	,235	,070	,428*	,353	,158	,161	,470**	1	,349	,095
	Sig. (bilatérale)	,000	,211	,712	,018	,056	,403	,397	,009		,058	,618
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S9	Corrélation de Pearson	,583**	-,038	,538**	,008	,170	,224	,113	,248	,349	1	-,072
	Sig. (bilatérale)	,001	,844	,002	,967	,368	,234	,551	,186	,058		,704
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
S10	Corrélation de Pearson	,037	-,038	-,139	-,164	-,198	,094	,102	-,053	,095	-,072	1
	Sig. (bilatérale)	,845	,844	,465	,387	,294	,622	,593	,781	,618	,704	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		محور3	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10
محور3	Corrélation de Pearson	1	,451*	,673**	,712**	,352	,619**	,080	,329	,348	,597**	,401*
	Sig. (bilatérale)		,012	,000	,000	,057	,000	,673	,076	,060	,000	,028
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q1	Corrélation de Pearson	,451*	1	,219	,426*	,255	,173	-,286	-,150	-,207	,235	,426*
	Sig. (bilatérale)	,012		,244	,019	,173	,359	,126	,429	,274	,211	,019
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q2	Corrélation de Pearson	,673**	,219	1	,478**	,308	,274	,111	,330	,074	,222	,230
	Sig. (bilatérale)	,000	,244		,008	,098	,143	,561	,075	,698	,237	,221
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q3	Corrélation de Pearson	,712**	,426*	,478**	1	,256	,312	-,055	-,060	,253	,202	,220
	Sig. (bilatérale)	,000	,019	,008		,173	,094	,774	,754	,177	,283	,244
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q4	Corrélation de Pearson	,352	,255	,308	,256	1	,101	,166	-,197	,025	,014	-,056
	Sig. (bilatérale)	,057	,173	,098	,173		,595	,379	,298	,897	,941	,767
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q5	Corrélation de Pearson	,619**	,173	,274	,312	,101	1	-,165	,346	,109	,442*	,105
	Sig. (bilatérale)	,000	,359	,143	,094	,595		,385	,061	,568	,014	,579
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q6	Corrélation de Pearson	,080	-,286	,111	-,055	,166	-,165	1	,120	,110	-,016	-,253
	Sig. (bilatérale)	,673	,126	,561	,774	,379	,385		,527	,562	,934	,178
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Q7	Corrélation de Pearson	,329	-,150	,330	-,060	-,197	,346	,120	1	,141	,080	,037
	Sig. (bilatérale)	,076	,429	,075	,754	,298	,061	,527		,458	,674	,845
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q8	Corrélation de Pearson	,348	-,207	,074	,253	,025	,109	,110	,141	1	,059	-,257
	Sig. (bilatérale)	,060	,274	,698	,177	,897	,568	,562	,458		,755	,171
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q9	Corrélation de Pearson	,597**	,235	,222	,202	,014	,442*	-,016	,080	,059	1	,438*
	Sig. (bilatérale)	,000	,211	,237	,283	,941	,014	,934	,674	,755		,015
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q10	Corrélation de Pearson	,401*	,426*	,230	,220	-,056	,105	-,253	,037	-,257	,438*	1
	Sig. (bilatérale)	,028	,019	,221	,244	,767	,579	,178	,845	,171	,015	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

البيانات الأولية:

Sex

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Homme	28	93,3	93,3	93,3
	Femme	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Age

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 35 ans	2	6,7	6,7	6,7

	35-45 ans	10	33,3	33,3	40,0
	plus de 45 ans	18	60,0	60,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Niveau

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Secondaire	5	16,7	16,7	16,7
	Licence	18	60,0	60,0	76,7
	Magister	1	3,3	3,3	80,0
	Doctorat	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Spécialité

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Etude comptable	11	36,7	36,7	36,7
	Finance d'entreprise	12	40,0	40,0	76,7
	Audit comptable	4	13,3	13,3	90,0
	Economie financière	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Fonction

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	CAC	23	76,7	76,7	76,7
	professeur universitaire	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Expérience

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 5 ans	2	6,7	6,7	6,7
	5-10 ans	4	13,3	13,3	20,0
	11-15 ans	11	36,7	36,7	56,7
	plus de 15 ans	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	publique	3	10,0	10,0	10,0
	privé	27	90,0	90,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Fraude Fiscale	27	90,0	90,0	90,0
	Manipulatoin des états financiéres	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

A3

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	Oui	10	33,3	33,3	33,3
	No	20	66,7	66,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
A1	30	1	2	1,90	,305
A2	30	1	3	1,20	,610
A3	30	1	2	1,67	,479
Z1	30	4	5	4,70	,466
Z2	30	3	5	4,17	,592
Z3	30	3	5	4,17	,592
Z4	30	2	4	3,60	,621
Z5	30	2	4	2,87	,629
Z6	30	2	5	3,67	,758
Z7	30	3	5	4,10	,403
Z8	30	3	5	4,20	,610
Z9	30	2	5	3,90	,481
S1	30	2	4	3,67	,606
S2	30	2	5	3,43	,971
S3	30	1	5	3,70	,877
S4	30	1	4	3,23	,817
S5	30	2	5	4,13	,681
S6	30	2	4	3,27	,583
S7	30	1	5	3,77	,817
S8	30	1	5	3,37	1,129
S9	30	1	5	3,13	1,008
S10	30	3	5	3,77	,504

Q1	30	3	5	4,00	,695
Q2	30	2	5	3,43	,679
Q3	30	2	5	2,93	1,048
Q4	30	3	5	4,27	,583
Q5	30	2	5	3,57	,858
Q6	30	2	5	3,57	,858
Q7	30	2	5	3,90	,662
Q8	30	1	4	3,20	,961
Q9	30	1	5	3,10	,845
Q10	30	2	5	3,83	,699
محور1	30	3,11	4,33	3,9296	,31895
محور2	30	2,40	4,40	3,5467	,41749
محور3	30	2,60	4,50	3,5800	,42296
N valide (liste)	30				

ألفا كرونباخ:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,710	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,680	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,712	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,752	32

اختبار الفرضيات:

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
محور1	30	3,9296	,31895	,05823
محور2	30	3,5467	,41749	,07622
محور3	30	3,6300	,36308	,06629

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
محور1	15,964	29	,000	,92963	,8105	1,0487
محور2	7,172	29	,000	,54667	,3908	,7026
محور3	9,504	29	,000	,63000	,4944	,7656

الفرضية الرئيسية:

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
اجمالي	30	3,7021	,24131	,04406

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
اجمالي	15,936	29	,000	,70210	,6120	,7922

الملحق رقم 03: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

	الاسم	الوظيفة	المؤسسة التي ينتمي اليها
01	**د. مزياني نور الدين**	أستاذ التعليم العالي محاضر في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
02	**د. بن قارة إيمان**	أستاذة التعليم العالي محاضرة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير	جامعة باجي مختار عنابة
03	**د. لخشين عبير**	أستاذة محاضرة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة